



أثر الملاءة المالية على إستمرارية الأرباح في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان

أُعدَّت من قبل

رشا عبد رضوان المعيدات

أشرف عليها

الدكتور كايد عبدالله العطار

قُدِّمت هذه الرسالة

إلى كلية الأعمال كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

يوليو 2023

نموذج التفويض

أنا رشا عبد رضوان المعدات، أفوض جامعة الإسراء بتزويد نسخة من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

التوقيع: 

التاريخ: 2023/8/22

Authorization Form

I'm Rasha Abed Radwan Almaadat, authorize to supply copies of my thesis to libraries or establishment or individuals on request.

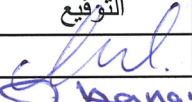
Signature: 

Date: 2023/8/22

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها : أثر الملاءة المالية على استمرارية الأرباح في البنوك التجارية المدرجة في
بورصة عمان

وقد أجازت بتاريخ 2023 / 8 / 22

أعضاء لجنة المناقشة	الصفة	الجامعة	التوقيع
د. كايد عبد الله العطار	مشرفاً ورئيساً	جامعة الإسراء	
د. حنان علي العواودة	مناقشاً داخلياً	جامعة الإسراء	
د. زياد عودة العمايده	مناقشاً خارجياً	جامعة مؤتة	

الإهداء

كم سهرنا من ليالٍ للصباح لا ننم... كم عراقيل كسرنا كم حفظنا من رزم...
كم جسورا قد عبرنا كم ذرفنا من حمم... نبتغي صيد المعالي نبتغي رأس الهرم..
نستهين كل غال كي نحقق الحلم إن سئمنا لا نبالي بل نسير للأمام...
إلى والدتي ومعلمتي الأولى وقوتي وقوتي التي لطالما كانت لي سنداً وموجهاً في كل
خطواتي في الحياة، إلى روح والدي (رحمه الله).
إلى الداعم الأول والذي شاركني كل أيامي ولحظاتي الصعبة زوجي نبيل.
إلى زهر قلبي وأجمل عطايا الله الذين قصرت في حقهم أبنائي (هاشم وجوري) ولكن حتماً
سيفتخرون بي
إلى إخواني وأخواتي.. أنتم عضدي كنتم وما زلتُم سندي الأقوى حفظكم الله.
إلى كل من ساندني بالدعوات والمحبة... إلى صديقاتي وزميلاتي بالدراسة.

إهداء الباحثة

رشا عبد رضوان المعدات

الشكر

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك اللهم لك الحمد حتى ترضى حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه حمداً وشكراً ملئ السموات و ملئ الأرض وملئ ما بينهما وملئ ما شئت سبحانك يا أرحم الراحمين. أحمده تعالى وأثني عليه بنعمه وفضله وكرمه الذي وفقني في تمام الشكر.

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى إدارة جامعة الإسراء ممثلة برئيسها معالي الأستاذ الدكتور محمد حامد الأكرم، وإدارة كلية الأعمال ممثلة بعميدها الأستاذ الدكتور بلال السكارنه ورئيس قسم المحاسبة الدكتورة حنان عواوده وأشكر جميع أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الإسراء والإداريين وجزاهم الله عني خيراً.

كما أنني أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أستاذي ومشرفي الفاضل الدكتور كايد عبدالله العطار الذي تفضل سيادة بقبول الإشراف على هذا البحث وعلى سعة صدره الذي لم يبخل بوقته وعلمه حتى خرجت بهذا العمل إلى النور.

وأقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كافة أعضاء لجنة المناقشة ممثلة بالدكتور كايد عبدالله العطار والدكتورة حنان علي العواوده والدكتور زياد عوده العمائده .

وكذلك أشكر كل من ساهم بإنجاز هذا الجهد سواء بالتشجيع أو المساندة، وجزاهم الله عني خيراً.

والله ولي التوفيق

الباحثة رشا عبد رضوان المعدات

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع	التسلسل
ب	نموذج التفويض	
ت	قرار لجنة المناقشة	
ث	الإهداء	
ج	الشكر والتقدير	
ح	فهرس المحتويات	
ذ	قائمة الجداول	
ذ	قائمة الاشكال	
ر	الملخص	
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة		
2	المقدمة	1-1
3	مشكلة الدراسة وأسئلتها	2-1
5	أهمية الدراسة	3-1
6	أهداف الدراسة	4-1
7	فرضيات الدراسة	5-1
7	متغيرات الدراسة	6-1
8	أنموذج الدراسة	7-1
9	قياس متغيرات الدراسة	8-1
9	التعريفات الإجرائية	9-1
11	حدود الدراسة	10-1
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة		
المبحث الأول: الملاءة المالية		

13	التمهيد	1-1-2
13	مفهوم الملاءة المالية	2-1-2
15	أهداف الملاءة المالية	3-1-2
15	كيف تعمل الملاءة	4-1-2
16	مستخدمو الملاءة المالية	5-1-2
17	مزايا وعيوب الملاءة	6-1-2
19	مؤشرات ونسب الملاءة المالية	7-1-2
20	نسبة كفاية رأس المال	8-1-2
24	نسبة الرافعة المالية	9-1-2
27	نسبة السيولة القانونية	10-1-2
31	نسبة الإحتياطي القانوني	11-1-2
المبحث الثاني: إستمرارية الأرباح		
34	التمهيد	1-2-2
34	مفهوم إستمرارية الأرباح	2-2-2
36	نسب قياس إستمرارية الأرباح	3-2-2
36	نسبة العائد على الاصول	4-2-2
37	نسبة نمو الأرباح	5-2-2
42	العلاقة بين الملاءة المالية وإستمرارية الأرباح	6-2-2
المبحث الثالث: الدراسات السابقة		
44	تمهيد	1-3-2
44	الدراسات باللغة العربية	2-3-2
51	الدراسات باللغة الانجليزية	3-2-2
58	ملخص الدراسات السابقة	4-3-2
62	مجالات الإستفادة من الدراسات السابقة	5-2-2
62	ما يميز هذه الدراسة	6-2-2

الفصل الثالث		
منهجية الدراسة		
65	التمهيد	1-3
65	منهجية الدراسة	2-3
65	مجتمع وعينة الدراسة	3-3
65	مصادر جمع البيانات	4-3
66	الأساليب الإحصائية المستخدمة	5-3
الفصل الرابع		
التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات		
68	التمهيد	1-4
68	الاحصاء الوصفي	2-4
70	الاحصاء الوصفي لمتغيرات المستقلة الملاءة المالية	1-2-4
74	الاحصاء الوصفي لمتغيرات التابعة إستمرارية الأرباح	2-2-4
75	إختبار الارتباط الخطي المتعدد	3-2-4
78	إختبار الفرضيات	3-4
78	إختبار الفرضية الرئيسية	1-3-4
81	إختبار الفرضية الثانية	2-3-4
83	إختبار الفرضية الثالثة	3-3-4
الفصل الخامس		
النتائج والتوصيات		
85	التمهيد	1-5
85	النتائج	2-5
86	الإستنتاجات	3-5
87	التوصيات	4-5
89	المراجع	5-5

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
59	ملخص الدراسات السابقة	1.
68	المتوسطات الحسابية للبنوك التجارية لسنوات الدراسة 2022-2018	2.
69	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة	3.
74	مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة	4.
75	نتائج اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة	5.
78	نتائج اختبار الملاءمة المالية على عائد على الأصول	6.
81	نتائج اختبار الملاءمة المالية على نسبة نمو الأرباح	7.
85	نتائج اختبار فرضيات الدراسة	8.

قائمة الاشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
8	أنموذج الدراسة	1.
71	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير كفاية رأس المال	2.
71	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير نسبة السيولة القانونية	3.
72	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير نسبة الرافعة المالية	4.
73	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير نسبة الاحتياط القانوني	5.
73	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير الملاءمة المالية	6.
74	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمتغير العائد على الأصول	7.
85	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير نسبة نمو الأرباح	8.



أثر الملاءة المالية على إستمرارية الأرباح في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان

أُعدّت من قبل

رشا عبد رضوان المعدات

أشرف عليها

الدكتور كايد عبدالله العطار

الملخص

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى أثر الملاءة المالية على إستمرارية الأرباح في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، ولتحقيق أهداف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، حيث قامت الباحثة بجمع البيانات غير المالية الخاصة بالمتغير المستقل الملاءة المالية والمتغير التابع إستمرارية الأرباح من خلال الأدبيات والدراسات السابقة والكتب، وتم جمع البيانات المالية الخاصة بقياس المتغير المستقل والتابع بأبعاده من خلال تحليل القوائم المالية، وتكون مجتمع الدراسة من 13 بنك تجاري مدرج في بورصة عمان، واشتملت عينة الدراسة على كل مجتمع الدراسة والمتمثلة في 12 بنك تجاري أردني مدرج في بورصة

عمان حيث تم استثناء بنك السوسيته جنرال الذي لم يتوفر عنه بيانات كافية خلال فترة 2018-2022 بعدد مشاهدات(60) مشاهدة، وتم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية المتوافقة مع أهداف هذه الدراسة.

لقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج كان أبرزها، وجود أثر للملاءة المالية في إستمرارية الأرباح مقاساً بالعائد على الأصول في البنوك التجارية الأردنية، كما ثبت عدم وجود أثر للملاءة المالية في إستمرارية الأرباح مقاساً بنسبة نمو الأرباح في البنوك التجارية الأردنية.

وبناء على نتائج هذه الدراسة تم الخروج بعدد من التوصيات أبرزها، أن تقوم البنوك التجارية الأردنية بتحسين أدائها المالي والإهتمام بشكل أكبر بالملاءة المالية لديها ورفع نسب كفاءة رأس المال .
توصي الدراسة بعمل من المزيد من الدراسات المستقبلية وعلى مختلف القطاعات الأخرى حول الملاءة المالية وإستمرارية الأرباح وتقديم نتائج وتوصيات تثري المكتبات وتفيد الشركات والإقتصاد الأردني.

الكلمات المفتاحية: الملاءة المالية، كفاية رأس المال، نسبة السيولة القانونية، نسبة الرافعة المالية، نسبة الإحتياطي القانوني، إستمرارية الأرباح، العائد على الأصول، نسبة نمو الأرباح.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 مقدمة الدراسة

2-1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

3-1 أهمية الدراسة

4-1 أهداف الدراسة

5-1 فرضيات الدراسة

6-1 متغيرات الدراسة

7-1 نموذج الدراسة

8-1 قياس متغيرات الدراسة

9-1 التعريفات الإجرائية

10-1 حدود الدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

عانى الإقتصاد المحلي الذي يكافح من أجل التعافي من الهشاشة الناتجة عن جائحة كوفيد تسعة عشر تصاعدياً في أسعار العملات الأجنبية والديون الموجودة مسبقاً في المالية العامة والقطاع الخارجي مما تسببه في تحديات غير مسبقة للقطاع المالي فقد عانت البلاد من نقص حاد في ضروريات وسط تراجع الإحتياطيات الأجنبية الرسمية القابل للإستخدام فقد بلغ التضخم إرتفاعات تاريخية ناجمة عن التضخم المستورد والناتج عن صدمات أسعار الطاقة والغذاء العالمية و الإنخفاض الحاد في سعر الصرف و إضطرابات جانب العرض المحلي والتأثير المتأخر لسياسة النقدية التي تم تبنيها خلال الوباء ودخل الناتج المحلي الإجمالي في مسار الإنكماش وإسناده على النقص في السيولة في سوق الفوركس المحلي الذي ساد في بداية 2022 ورافقه تناقص للإحتياطيات الرسمية تعديل في سعر الصرف المحتفظ به إدارياً مما أدى إلى إنخفاض كبير في قيمة العملة ونتيجة لذلك قدم البنك المركزي توجيهات السوق في سوق الفوركس بين البنوك لضمان إستقرار سعر الصرف وتضيق فجوات سعر الصرف الرسمية وفي الوقت نفسه سجلت أنشطة التنبؤات بين البنوك أداء ضعيف (Mawatha,2022).

كما واجهت الأسواق المحلية تحديات متعددة ناتجة عن الظروف الإقتصادية الكليّة المعاكسة التي سادت في البلاد. فقد سجل سوق الأسهم أداء سيئ خلال الفترة، مما يعكس معنويات السوق السلبية على خلفية ظروف الإقتصاد الكلي المعاكس. فاستمر سوق الأوراق المالية المحلية في التوسع بسرعة لإستيعاب متطلبات التمويل، وسط فقدان الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية لتمويل

العجز. كما وصلت عائدات الأوراق المالية إلى مستوى مرتفع من جديد، مما يدل على زيادة الاعتماد المالي على المصادر المحلية، وظروف السيولة ضيقة الموجودة مسبقا في السوق، وإرتفاع علاوة المخاطر السيادية على خلفية المخاوف بشأن إعادة هيكلة الديون. حتى تتمكن البنوك من تعظيم ثروة المساهمين والمحافظة على مستواها أو محاولة رفع مستواها والتقليل مستقبلا من حالة الغموض، لابد من استخدام مقاييس أداء مالي مقدرتها في الإنتاج المؤشرات التي تساعد في شرح وتفسير الظواهر التي تحيط في البيئة الاقتصادية والمالية للبنك فتم اختيار نسب الملاءة المالية لدورها في التقييم للوضع المالي للبنك على مدى قصير وطويل، وكذلك التقييم لحالات إعسار و إفلاس لديه (وهادين، 2021).

من هنا فقد حظيت الملاءة المالية باهتمام كبير وعالي وذلك لمقدرتها على إظهار قدرت البنك على الوفاء بالديون طويلة الأجل والإلتزامات المالية، كما يمكن أن تكون من أهم الطرق التي تثبت قدرة البنك على إدارة عملياته المستقبلية (Mawatha,2022). إلى جانب ذلك زاد الإهتمام بإستمرارية أرباح هذه البنوك الذي يعد من الموضوعات التي لاقت إهتمام كبير في الفكر المحاسبي والذي لا يزال غير واضح المعالم، كما يعد من القضايا التي تحتاج إلى المزيد من الأبحاث الخاصة والدليل على ذلك ما حصل مع البنوك التجارية الكبرى في أمريكا في الفترة الماضية التي أعلنت إفلاسها ولم تصبح قادرة على الإستمرار مثل. إفلاس بنك واشنطن ميونتشوال وإفلاس بنك وادي السيليكون وبنك سغنتشروبك وصندوق إلينوي الوطني وبنك الجمهورية الأول وبنك إندي ماك وبنك كولونيال (Khanna,2023).

2-1 مشكلة الدراسة وأسئلتها:

لقد واجه الإقتصاد العالمي في الفترات الماضية من أزمات أدت إلى ظهور الكثير من التساؤلات والشكوك حول استمرارية البنوك، وعدم القدرة على تلبية الإحتياجات المالية للمستثمرين بصورة كاملة، كما حصل في العديد من البنوك في الآونة الأخيرة، مثلما حصل مع بنك وادي السيلكون في بداية 2023. وذلك بعد سحب المودعين لأرصدهم مما تسبب في أكبر فشل بنكي في الولايات المتحدة الأمريكية. الأمر الذي أثر على الكثير من الشركات الجديدة والناشئة حيث لم يتمكنوا من إسترداد أموالهم من البنك، فقد قام البنك بشراء سندات خزنة أمريكية طويلة الأجل وذلك للإستفادة من زيادة في الودائع ولكنها إنخفضت بسبب الإرتفاع للأسعار الفائدة ولتعويض هذه الخسائر فقد قام البنك بالإعلان أنه باع استثماراته بقيمة واحد وعشرون مليار دولار أمريكي واقترض خمسة عشر مليار دولار أمريكي، وأنه سيقوم بالبيع الطارئ لأسهمه لجمع 2.25 مليار دولار أمريكي، وقد تسبب هذا الإعلان في حدوث حالة من الخوف والهلع المصرفي فقام العملاء بسحب مبلغ 42 مليار دولار أمريكي في اليوم التالي (Khanna, 2023) مما أثر على قراراتهم، وعلى جودة أرباحهم واستمراريتها، فمع تطور البنوك وزيادة تنافسها مع البنوك الأخرى، زادت الحاجة إلى تقديم معلومات مالية وغير مالية من خلال تبني البنوك لمفهوم الملاءة المالية لتعزيز تقاريرها، التي ستساعد المستثمرين على إتخاذ القرارات المالية المناسبة، والتي بدورها ستفيد المجتمع الأردني بشكل خاص والعالم بشكل عام.

ونظر لأهمية البنوك التجارية في البيئة الأردنية، ودورها في تحسين العجلة الإقتصادية، استدلت الباحثة على مشكلة الدراسة من خلال إطلاعها على العديد من البحوث والدراسات السابقة، الذين اشاروا إلى إجراء المزيد من الدراسات للبحث في العلاقة بين الملاءة المالية واستمرارية

الأرباح، لذا تتمثل مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال التالي: هل هنالك أثر للملاءة المالية بأبعادها (نسبة كفاية رأس المال، نسبة الإحتياطي القانوني، نسبة السيولة المالية، نسبة الرافعة المالية) على إستمرارية الأرباح للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان؟

وتتفرع منه الأسئلة الآتية:

السؤال الأول: هل يوجد أثر للملاءة المالية بإستخدام كفاية رأس المال على إستمرارية الأرباح في البنوك التجارية؟

السؤال الثاني: هل يوجد أثر للملاءة المالية بإستخدام نسبة السيولة القانونية استمرارية الأرباح في البنوك التجارية؟

السؤال الثالث: هل يوجد أثر للملاءة المالية بإستخدام نسبة الرافعة المالية على إستمرارية الأرباح في البنوك التجارية؟

السؤال الرابع: هل يوجد أثر للملاءة المالية بإستخدام نسبة الإحتياطي القانوني على إستمرارية الأرباح في البنوك التجارية؟

3-1 أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة من جانبين:

الأهمية النظرية

سنسلط الضوء في هذه الدراسة على موضوع أثر الملاءة المالية على إستمرارية

الأرباح، من خلال التعرف إلى أبعادها كفاية رأس المال، نسبة الإحتياطي المالي، نسبة السيولة

القانونية، نسبة الرافعة المالية، والتعرف على إستمرارية الأرباح بأبعادها العائد على الأصول، ونسبة نمو الأرباح للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وتأثيرها وهو ما يتسم بقلّة في الدراسات التطبيقية التي تناولت هذا التحليل، وتأمل الباحثة أن تشكل دراستها إضافة جديدة تفيد فيها الدراسات التي تشابه موضوعها، وأن تكون هذه الدراسة نقطة بداية لدراسات لاحقة.

الأهمية التطبيقية:

ستقوم هذه الدراسة بمعرفة أثر الملاءة المالية على إستمرارية الأرباح وذلك من خلال تحليل البيانات المالية المنشورة للبنوك التجارية في بورصة عمان. كما ستقدم الباحثة توصيات ومقترحات التي سيكون من شأنها توضيح أثر الملاءة المالية على إستمرارية الأرباح.

4-1 أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الملاءة المالية على إستمرارية الأرباح في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

وعليه تتمثل الأهداف الفرعية للدراسة بالآتي:

1. التعرف إلى الملاءة المالية.
2. التعرف على أبعاد الملاءة المالية: (كفاية رأس المال، نسبة السيولة القانونية، نسبة الرافعة المالية، نسبة الاحتياطي القانوني).
3. التعرف إلى استمرارية الأرباح.

4. لتعرف على ابعاد استمرارية الأرباح: (العائد على الأصول، نسبة نمو الأرباح).

5. توضيح أثر الملاءة المالية على استمرارية الأرباح للبنوك التجارية المدرجة في

بورصة عمان.

5-1 فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية: H_0 لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملاءة المالية بأبعادها (نسبة

كفاية رأس المال، نسبة السيولة القانونية، نسبة الرافعة المالية، نسبة الاحتياطي القانوني) على

استمرارية الأرباح بأبعادها (العائد على الأصول، نسبة نمو الأرباح) للبنوك التجارية المدرجة في

بورصة عمان وتنبثق من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

1. الفرضية الفرعية الأولى H_{01} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملاءة المالية بأبعادها (نسبة

كفاية رأس المال، نسبة السيولة القانونية، نسبة الرافعة المالية، نسبة الإحتياطي القانوني) على نسبة

العائد على الأصول.

2. الفرضية الفرعية الثانية H_{02} : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملاءة المالية بأبعادها (نسبة كفاية

رأس المال، نسبة السيولة القانونية، نسبة الرافعة المالية، نسبة الإحتياطي القانوني) على نسبة نمو

الأرباح.

6-1 متغيرات الدراسة

تتكون الدراسة من مجموعة من المتغيرات:

أولاً المتغير المستقل: ويتكون المتغير المستقل (الملاءة المالية) والذي سوف يتم قياسه من خلال المتغيرات التالية (نسبة كفاية رأس المال، ونسبة السيولة القانونية، ونسبة الرافعة المالية، ونسبة الإحتياطي القانوني).

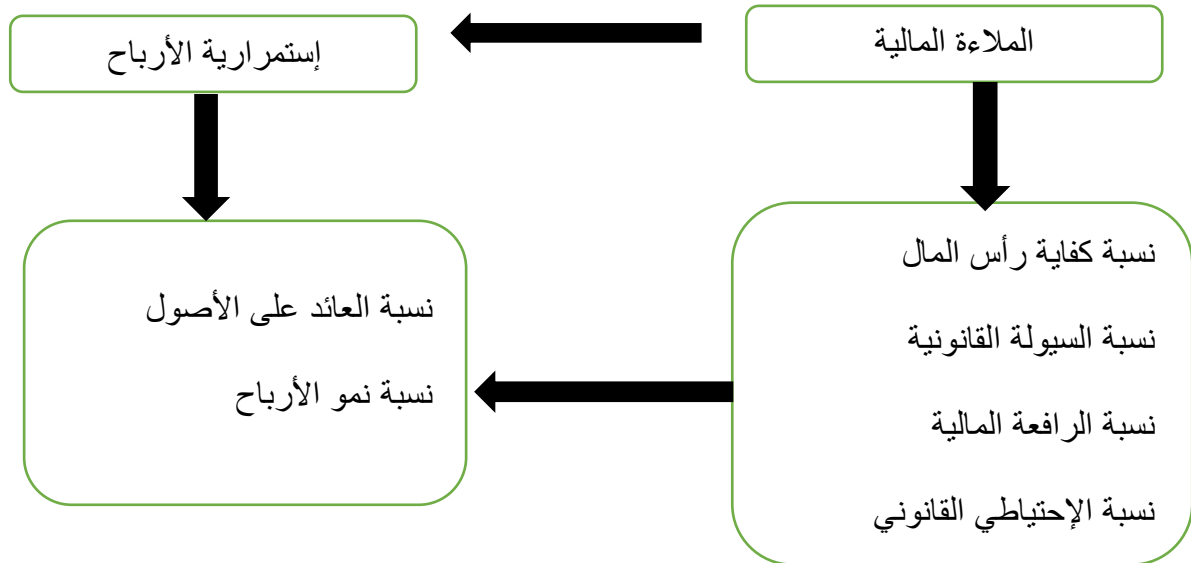
ثانياً: المتغير التابع: ويتكون المتغير التابع من إستمرارية الأرباح والذي سيتم قياسه من خلال المتغيرات التالية (نسبة العائد على الأصول، نسبة نمو الأرباح).

كما يظهر ذلك من خلال أنموذج الدراسة.

7-1 أنموذج الدراسة:

تم صياغة أنموذج الدراسة لقياس أثر الملاءة المالية على إستمرارية أرباح البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان.

الشكل (1-1) أنموذج الدراسة



المصدر من إعداد الباحثة بالإستناد إلى مجموعة من الدراسات السابقة حيث تم إعتداد المتغير المستقل دراسة (الجنابي، 2023)، (الشيخ، 2008)، (السليحات والمهيرات، 2021)، أما المتغير التابع: دراسة (الحراشة والدلايخ، 2020)، (اللاحق ومرابط، 2022).

8-1 قياس متغيرات الدراسة

القياس	المتغيرات
	أبعاد الملاءة المالية
حقوق الملكية / إجمالي الأصول	كفاية رأس المال
الأصول المتداولة / الودائع	نسبة السيولة القانونية
إجمالي الديون / إجمالي حقوق الملكية	نسبة الرافعة المالية
النقد لدى البنك المركزي / الودائع وما في حكمها	نسبة الإحتياط القانوني
	أبعاد إستمرارية الأرباح
صافي الربح بعد الضريبة / متوسط إجمالي الأصول	العائد على الأصول
(أرباح الفترة الحالية – أرباح الفترة السابقة) / أرباح الفترة السابقة * 100%	نسبة نمو الأرباح

9-1 التعريفات الإجرائية

الملاءة المالية Financial Solvency: هي قدرة البنك على الوفاء بديونه طويلة الأجل والإلتزامات المالية، ويمكن أن تكون الملاءة مقياساً مهماً للصحة المالية، لأنها إحدى طرق إثبات قدرة البنك على إدارة عملياته في المستقبل، وأسرع طريقة لتقييم ملاءته هي التحقق من حقوق المساهمين في الميزانية العمومية، والتي تمثل مجموع أصول البنك مطروحاً منها الخصوم. "أي تعني قدرة البنك على سداد إلتزاماته المالية اتجاه الغير في وقت استحقاقها، وتعتبر الودائع المصرفية أهم الإلتزامات البنكية، وقد حددت مقرارات لجنة بازل الحد الأدنى المستهدف لنسبة كفاية رأس المال بـ 8% وهي عبارة عن نسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر" (محمد، 2021).

كفاية رأس المال: Capital Adequacy Ratio "وهو مقدار رأس المال الذي يكون مناسباً للبنك بحيث يستطيع أداء وظائفه وأنشطته كافة دون أن يتعرض للمخاطر أو التصفية. وتعتبر كفاية رأس المال من أهم المقاييس التي يتم استخدامها للتعرف على ملاءة البنك المالية ومدى قدرتها على تحمل المخاطر المحتملة أو مواجهة حالات الإعسار، فكلما ارتفعت الملاءة المالية للبنك كلما انخفض احتمال إعسار البنك" (محمد، 2021).

نسبة السيولة القانونية: liquidity Ratia "تمثل هذه النسبة مقياساً لمدى قدرة الإحتياطيات الأولية والإحتياطيات الثانوية التي هي بحوزة المصارف على الوفاء بالإلتزامات المالية المستحقة، في جميع الظروف وحالات المصرف الإستثنائية وغيرها، كذلك تعد هذه النسبة من أكثر نسب السيولة موضوعية وإستخداماً في مجال تقييم كفاية السيولة" (كاظمة وعبد الحنيد، 2020).

نسبة الرافعة المالية: Leverage Ratio "ويعرف الرفع المالي على انه نسبة اجمالي الديون إلى إجمالي الأصول، وتشير الرافعة المالية إلى الدرجة التي تعتمد فيها البنك على القروض في تمويل أصولها". (عبد الله وإسحاق، 2015).

نسبة الإحتياط القانوني Legal reserve ratio: "هو النسبة المئوية للأموال التي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها في البنك المركزي من حجم الودائع، في أوقات التضخم وازدياد معدل الإحتياط القانوني من قبل البنك المركزي" (اللاحق ومرابط، 2022).

نسبة العائد على الأصول The rate of return on assets: "يقيس فاعلية الإدارة في إستخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من مختلف المصادر التمويلية، بغض النظر عن الطريقة التي تم بها هذا التمويل، وتقاس هذه النسبة بالسنوات السابقة فكلما ارتفعت هذه النسبة أثر على ارتفاع كفاءة البنك إستخدام أصوله" (اللاحق ومرابط، 2022).

نسبة نمو الأرباح **PROFIT GROWTH RATE**: هي النسبة التي تظهر الفرق بين أرباح السنة الحالية والسنة السابقة على أرباح السنة السابقة مضروب في 100 (Allen&overy,2022).

1- 10 حدود الدراسة:

تحدد حدود الدراسة على النحو الآتي:

الحدود المكانية: اشتملت هذه الدراسة على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان البالغ عددها (12). (بورصة عمان 2022)

الحدود الزمانية: اشتملت هذه الدراسة على جمع البيانات للقوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، من الفترة بين عام (2018) وعام (2022).

الحدود الموضوعية: تقتصر هذه الدراسة على معرفة أثر الملاءة المالية على استمرارية الأرباح في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان والتي تمثلت بعينة الدراسة البالغ عددها (12) بنك للأعوام (2018-2022).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1-2 المبحث الأول: الملاءة المالية.

2-2 المبحث الثاني: إستمرارية الأرباح.

3-2 المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

الفصل الثاني

المبحث الأول: الملاءة المالية

1-1-2 التمهيد:

في هذا المبحث سيتم توضيح مفهوم الملاءة المالية، وأهدافها، ويليه الحديث عن كيفية عملها وعن مستخدمو الملاءة المالية، وأهم مزاياها وعيوبها وفي نهاية المبحث سيتم التحدث عن مؤشرات ونسب الملاءة المالية وذلك بالتفصيل لكل مؤشر على حدا فنبدأ بالحديث عن نسبة كفاية رأس المال وأشرح عنها ثم الحديث عن نسبة الرافعة المالية مع التوضيح عنها وبعد ذلك الحديث عن نسبة السيولة القانونية بالموجز ثم ننهي الحديث عن النسبة الأخيرة وهي نسبة الإحتياطي القانوني.

2-1-2 مفهوم الملاءة المالية:

الملاءة المالية تشير كلمة الملاءة إلى كفاءة أو قدرة أو جدارة في المواجهة إللتزامات بشكل عام عند تاريخ إستحقاقها، فقد عرفها (راجحي وداخل، 2022) أن الملاءة تعني أن الأصول أكبر من المطلوبات وذلك لسداد إللتزاماتها القادمة أو المستقبلية، كما يظهر مفهوم الملاءة القوة المالية، كما يظهر الربحية والنمو على المدى البعيد في نفس السياق.

تعرف درجة انخفاض الملاءة لدى البنك (حسن، 2008) بإحتمالية إعسار البنك أي أن ارتفاع درجة ملاءة البنك تمثل إحتمالية وقوع خسارة بحجم لا يكفي لرأس المال تحمله. لعدة سنوات اعتمدت السلطات الرقابية لقياس الملاءة المالية نسبة الرفع المالية = رأس المال/الموجودات حتى جاءت مقررات لجنة بازل 1988 التي أخذت رأس المال. وأعطى له دور رئيسي في تحمل الخسارة وحماية أموال المودعين.

حيث قسم رأس المال إلى شريحتين رئيسيتين هما رأس المال الأساسي و رأس المال المساند، كما أخذت بالحسبان مخاطر موجودات البنوك، فقد قسمت تلك الموجودات إلى أربعة فئات رئيسية بناءً على درجة المخاطر لكل فئة منها حيث أنها أعطت أوزان ترجيحية بين (5%، 20%، 50%، 100%) بناءً على درجة مخاطرة الموجودات وفقاً للجنة بازل فإنه معيار كفاية رأس المال = رأس المال/الأصول الخطرة المرجحة.

واجهت تعريف الملاءة الذي اقترحته لجنة بازل عدة مشاكل الأمر الذي يدفعه عام 1996 إلى إضافة مخاطر السوق لمقام نسبة.

وكما عرف الملاءة (kiisel, 2020) أن يكون البنك قادراً على الوفاء بالديون أي يكون قادراً على الوفاء بديونه طويلة الأجل. فالملاءة المالية هي في الأساس مقياس يشير إذا كان البنك لديه القدرة على خدمة الديون والوفاء بالتزاماته المالية الأخرى أم لا. هذا هو أحد الأشياء التي يبحث عنها المقرض عندما يأخذ في الاعتبار التدفق النقدي والإيرادات. كما يحاولون تحديد ما إذا كان عملك لديه المال الكافي لسداد القرض - هل عملك قادر على الوفاء بالتزامات؟

وكما عرفها (وهادين، 2021) "عبارة عن مؤشر يتم بواسطتها قياس قدرة البنك على تسديد الإلتزامات المترتبة عليها، ومعنى ذلك توفير القدرة المالية المطلوبة لمواجهة التزاماتها، وحتى تتسم البنك في الملاءة المالية يتحتم عليها أن تزيد إجمالي الأصول عن إجمالي الإلتزامات المالية لتقليل وتجنب مخاطر التعثر والإفلاس المالي".

تري الباحثة أن الملاءة المالية لدى البنوك التجارية تعني مقدرة البنك على سداد الإلتزامات المطلوبة منه عنده تاريخ استحقاقها وارتفاع الملاءة الماليه يبعدها عن حالات تعثر والإفلاس.

3-1-2 أهداف الملاءة المالية:

ان أهم أهداف الملاءة المالية التي سنتناولها في هذه الدراسة (نور الدين، 2021).

1. تقييم الملاءة الجيد يعمل على وقف الوقوع للبنوك في الإفلاس.
2. وضع أنظمة لتقييم أفضل للملاءة وذلك للحد من الإفلاس وبذلك يتم ضمان لحماية الحقوق لجميع الأطراف التي لها صلة العمل على تعزيز الملاءة لتحسين الخدمات التي تقدمها العملاء.
3. العمل على تعزيز الملاءة لتحسين الخدمات التي تقدمها لعملائها.
4. العمل على تزويد العاملين في البنك بمعلومات كافية وذلك لتسهيل عملية رقابة البنك
5. التدعيم للرقابة وذلك بالعمل على توفير الأدوات الكافية للمشرفين والمراقبين على البنك لتسهيل مهامهم
6. العمل على تعزيز القدرة التنافسية لهذا البنك دولياً.
7. تشارك التقييم للملاءة المالية يعمل على تحفيز البنك لتحسين مدركاتها والإدارة المخاطر.
8. إنَّ ضمان التطبيق المتوازن بين بلاد إتحاد أوروبي وتقوية تشارك بين الأنظمة للرقابة الملاءة البلاد أخرى في قطاعات المتبقية .

4-1-2 كيف تعمل الملاءة

الملاءة المالية تصور قدرة البنك (أو الفرد) على سداد التزاماته المالية كما ذكرها (Hayes,2020). لهذا السبب، فإن أسرع تقييم للملاءة المالية للبنك هو أصوله مطروحاً منه الخصوم، والتي تساوي حقوق المساهمين فيها. هناك أيضاً نسب ملاءة يمكن أن تسلط الضوء على مناطق معينة من الملاءة لتحليل أعمق. العديد من الشركات لديها حقوق ملكية سلبية للمساهمين، وهي

علامة على الإفلاس. تشير حقوق المساهمين السلبية إلى أن الشركة ليس لها قيمة دفترية، وقد يؤدي ذلك إلى خسائر شخصية لأصحاب الأعمال الصغيرة إذا لم تكن محمية بشروط المسؤولية المحدودة إذا كان لابد من إغلاق الشركة. من حيث الجوهر، إذا طُلب من الشركة الإغلاق على الفور، فستحتاج إلى تصفية جميع أصولها وسداد جميع التزاماتها، مع ترك حقوق المساهمين فقط كقيمة متبقية.

5-1-2 مستخدمو تحليل الملاءة المالية:

هنالك المستخدمون مختلفون للملاءة المالية. يمكن تصنيف هؤلاء المستخدمين إلى الداخلين والخارجين كما أشار (العامري، 2020).

يشير المستخدمون الداخلون إلى إدارة البنك التي تحلل بيانات الملاءة المالية من أجل إتخاذ القرارات المتعلقة بعمليات البنك.

والمستخدمون الخارجيون ويشمل الملاك والمستثمرين و الدائمين والموظفين والعلاء وعامة الناس.

- أولاً الإدارة:

يستخدم مدير البنك الملاءة المالية لإتخاذ القرارات الذكية بشأن أدائهم.

- ثانياً الملاك:

يحتاج الملاك إلى المعلومات لتحديد ما إذا كان العمل تجاري مربح يساعد في إتخاذ قرارات مثل الإستمرارية في العمل سواء لتحسين العمل أو التخلي عن العمل تماماً.

- ثالثاً المستثمرون:

يحتاج المستثمرون الذين قاموا بشراء الأسهم في البنك إلى المعلومات المالية لتحديد ما يجب القيام به من خلال إستثماراتها في الأسهم، أما الإحتفاظ بها أو بيعها أو شراء المزيد منها.

- رابعاً الدائنون:

يهتم الدائنون بملاءة البنك لمعرفة ما إذا كان البنك سيكون لديه القدرة على سداد ديونها أو قروض عند استحقاقها.

- خامساً العاملين (الموظفين):

يحتاج الموظفون إلى معرفة ما إذا كان عملهم آمناً وما إذا كانت هنالك إمكانية لزيادة رواتبهم. يريد الموظفون أن يكونوا على إطلاع على ربحية وإستقرار البنك.

- سادساً العملاء:

يحتاج العملاء إلى معرفة قدرة البنك على خدمة عملائها في المستقبل. وخاصة إذا كان العميل يعتمد كلياً على البنك في إمدادات.

- سابعاً عامة للجمهور:

قد يكون أي شخص في عامة الناس مثل الطلاب و المحللين والباحثين مهتما بإستخدام تحليل الملاءة المالية للبنك.

2-1-6 مزايا وعيوب نسبة الملاءة:

بالنسبة للمستثمر أو المحلل، تعد نسب الملاءة من أهم المقاييس لتحليل الصحة المالية للبنك. وبالتالي، من الضروري فهم مزايا وعيوب نسب الملاءة كما ذكرها

(Aldasoro, 2022). هذا يساعدكم على أن يكونوا أكثر استعدادًا لإتخاذ قرارات مالية

مستنيرة. مزايا وعيوب نسب الملاءة هي كما يلي:

مزايا نسبة الملاءة:

الإلتزامات المالية طويلة الأجل: تسمح نسب الملاءة للمستثمرين والمحليلين بقياس السلامة المالية للبنك بناءً على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية طويلة الأجل. في هذه العملية، يقيس القيمة الإجمالية للأصول مقابل القيمة الإجمالية للخصوم لعرض مقدار النقد الذي يجب على البنك الوفاء بالإلتزام المالي.

تحليل الأداء: التدفق النقدي للبنك وعامل الملاءة هو مقياس مباشر يحسب أداء الأعمال للبنك. وتقيس نسب الملاءة قدرة البنك على جني الإيرادات لسداد الديون، والتي يستخدمها المحللون والمستثمرون على نطاق واسع لتحليل أداء البنك. يقارن هؤلاء المستثمرون نسب الملاءة التاريخية مع الحاضر للحصول على فكرة عن كيفية أداء البنك.

يساعد في الإستثمار: يستخدم المستثمرون نسب الملاءة لإتخاذ قرارات إستثمارية مستنيرة لأنها تقلل من مخاطر الخسائر بهامش ضخم. إذا كانت نسبة الملاءة المالية للبنك مرتفعة، فهذا يعني أن البنوك ستسدد ديونها بشكل فعال، مما يخلق شعورًا إيجابيًا حول المستثمرين ويزيد من سعر السهم

عيوب نسبة الملاءة:

النتائج غير المنطقية: تنظر نسب الملاءة فقط إلى ديون البنك لقياس الملاءة المالية. قد يكون لدى البنك مبلغ دين منخفض ؛ ومع ذلك، بسبب زيادة الحسابات المستحقة الدفع وسوء إدارة

النقد، قد يتجه البنك نحو الإفلاس. على الرغم من أن الحالة المالية للبنك سيئة، إلا أن نسبة الملاءة المالية لن تظهرها في النتائج.

التمويل الجديد: لا يؤثر حساب نسبة الملاءة المالية على قدرة الشركة على الحصول على أموال جديدة من خلال وسائل مثل الأسهم أو الصناديق. ومن ثم، قد تتغير نسبة الملاءة بعد مرور بعض الوقت ويجب استخدامها جنبًا إلى جنب مع النسب الأخرى لتحديد الملاءة العادلة للبنك.

عملية واسعة النطاق: هناك أنواع عديدة من نسب الملاءة المالية التي يمكن للمستثمرين استخدامها لتحديد احتمال الملاءة المالية للشركة. ومع ذلك، فإن وجود أنواع متعددة يؤدي إلى تعقيد العملية.

7-1-2 مؤشرات ونسب الملاءة المالية:

بالرغم من الوجود للعديد من المؤشرات والنسب المالية التي تحدد المدى الملائم للملاءة المالية في البنوك التجارية، لكن هذه النسب المالية والمؤشرات لديها القدرة لقياس الجوانب العديدة المختلفة لبنود الحسابات البنوك كالسيولة وغيرها وكانت أهمها ما يلي:

أ. نسبة كفاية رأس المال.

ب. نسبة الرافعة المالية.

ج. نسبة السيولة القانونية.

د. نسبة الإحتياطي القانوني.

2-1-8 نسبة كفاية رأس المال:

أولاً تعرف نسبة كفاية رأس المال(عبد الحميد وكاظم،2019): بأنه الصافي لقيمة المصرف أي الفرق بين إجمالي الأصول وإجمالي الخصم ويتكون من صافي قيمة رأس مال البنك من الأسهم العادية والأسهم الممتازة و احتياطات و الأرباح المحتجزة، وبالتالي فإن الأسهم العادية والممتازة هنا حق صاحب الملكية، و الاحتياطات هي المال الإضافي المدفوع بإضافة القيمة الاسمية له، و الأرباح المحتجزة هي الأرباح المتراكمة غير الموزعة.

- ثانياً معدل قدرة البنك على رد الودائع:

نقص قدرة البنك على إسترداد ودائعه من رأس ماله

- ثالثاً حقوق الملكية إلى مجموع الأصول:

حيث يقيس مدى إعتداد البنك على حقوق الملكية في تمويل أصوله

-رابعاً نسبة رأس المال إلى الأصول المرجح للمخاطر:

حيث أن هذه النسبة تحاول الربط بين خطر مرتبط بأصول مختلفة للبنك بقدرة رأس المال على إستيعاب الخسائر غير المتوقعة الناتج عنها .

كما تعرف نسبة كفاية رأس المال:

نسبة كفاية رأس المال (Hayes,2023)هي مؤشر على مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته. تُعرف هذه النسبة أيضاً باسم نسبة الأصول المرجحة لرأس المال إلى المخاطر، وتُقارن النسبة بين رأس المال والأصول المرجحة بالمخاطر ويتم مراقبتها من قبل المنظمين لتحديد مخاطر فشل البنك. يتم إستخدامه لحماية المودعين وتعزيز استقرار وكفاءة الأنظمة المالية في جميع أنحاء العالم .

نسبة كفاية رأس المال مقابل نسبة الملاءة. (Hayes, 2023)

توفر كل من نسبة كفاية رأس المال ونسبة الملاءة طرقاً لتقييم قدرة الشركة على الوفاء بالالتزامات المالية. ومع ذلك، يتم تطبيق نسبة كفاية رأس المال على وجه التحديد على البنوك وتقيس قدرتها على التغلب على الخسائر المالية المتعلقة بالقروض التي قدمتها. يتم استخدام مقياس تقييم نسبة الملاءة للديون لقياس ما إذا كان لدى الشركة ما يكفي من النقد المتاح للوفاء بالتزامات الديون القصيرة والطويلة الأجل الخاصة بها. تشير نسب الملاءة التي تقل عن 20٪ إلى زيادة احتمالية التخلف عن السداد غالباً ما يفضل المحللون نسبة الملاءة لأنها تقيس التدفق النقدي الفعلي بدلاً من صافي الدخل، والتي قد لا تكون كلها متاحة بسهولة لشركة ما للوفاء بالتزامات الديون. تُستخدم نسبة الملاءة المالية بشكل أفضل لمقارنة حالات الديون لشركات مماثلة داخل نفس الصناعة، حيث تميل بعض الصناعات إلى أن تكون أكثر ثقلًا من غيرها من الصناعات.

معيار كفاية رأس المال حسب مقرارات بازل حسب ما ورد (جواني وصوفيا، 2022):

صدرت اتفاقية بازل 2 لعام 2004 بما يخص نسبة كفاية رأس المال لتصبح المعادلة على الشكل الاتي=

رأس المال الأساسي + رأس المال المساند + الديون قصصيرة الأجل

المخاطر الائتمانية + 12.5 (مخاطر السوق + المخاطر التشغيلية)

وفي عام 2010 أصدرت اتفاقية بازل 3 وذلك بعد الأزمة العالمية لسنة 2008 التي بسببها

أجرت التعديلات اللاحقة حيث تمثلت هذه التعديلات:

1. التعديل الأول لرأس المال والذي قسمه إلى قسمين:

القسم الأول:

أ. الأسهم العادية لرأس المال: يجب أن لا تقل عن 4.5% من الأصول المرجحة بدرجة المخاطرة.

ب. الاضافية الحد الأدنى لا يقل عن 6% من الأصول المرجحة بدرجة المخاطرة.

القسم الثاني:

إن رأس المال يجب أن يقل عن 2% من الأصول المرجحة بدرجة المخاطرة إجمالي رأس المال لا يجب أن يقل عن 8% من الأصول المرجحة بدرجة المخاطرة.

العوامل المؤثرة على نسبة كفاية رأس المال:

أهم العوامل المؤثرة على نسبة كفاية رأس المال في البنوك التجارية (نصر وشحاته، 2022):

حجم البنك - العائد على الأصول - العائد على حقوق الملكية - سيولة البنك - مخاطر الائتمان - الرافعة المالية - التضخم - سعر الفائدة - سعر صرف العملة المحلية.

1. فكلما زاد حجم البنك يمنح البنك القدرة على الدخول في الأسواق المالية بسهولة. كما

يؤثر على التنوع في المنتجات التي بدورها تخفف المخاطر.

فالبنوك التي لها أصول كبيرة يكون لديها القدرة على الاستفادة من وفورات الحجم والتنوع في نطاق الإستثمار فتحصل على التمويل بالتكلفة المنخفضة وتتمتع بمكانة عالية في السوق.

2. العائد على الأصول فان الإرتفاع في العائد على الأصول ينعكس إيجابياً على نسبة

كفاية رأس المال فالعلاقة طردية بينهما.

3. العائد على حقوق الملكية: كلما ارتفعت دلت على قوة الاداء في البنوك وارتفاع مستمر يعبر عن نجاح البنك في الإدارة، اي أن هناك علاقة طردية بينهما.
4. سيولة النقد: أن العلاقة بينهما علاقة طردية مع الأخذ بعين الاعتبار أن زيادة السيولة سلاح ذو حدين فإن الزيادة عن الحد يؤثر عكس في أداء البنك، وأن إنخفاض السيولة يؤدي إلى انعدام الملاءة المالية.
5. مخاطر الائتمان: فإن زيادة هذه النسبة يؤدي إلى انخفاض السيولة الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض في نسبة كفاية رأس المال البنك.
6. الرافعة المالية: أن العلاقة بينهما علاقة طردية.
7. التضخم: هناك أثر ذو دلالة إحصائية لتأثير معدل التضخم على كفاية رأس المال في البنوك التجارية.
8. سعر الفائدة: بالمقارنة بين الدراسات السابقة بالموضوع تبين أنه له تأثير على نسبة كفاية رأس المال فقد كان إيجابياً في أحد المواضيع وآخر سلبياً.
9. سعر صرف العملة المحلية: يوجد علاقة بين سعر صرف العملة المحلية وبين نسبة كفاية رأس المال.

نظراً للظروف الاقتصادية التي مرت بها الدول العربية في الفترات السابقة فإن ارشادات كفاية رأس مال البنوك من الأساسيات الهامة التي يهتم بها البنوك على مستوى العالم، حيث تحاول البنوك دعم المراكز المالية كتحدي للمواضيع المهمة التي تعبر عن الجودة في الاصول. فإن لها دور كبير في عملية إدارة المخاطر، لذلك تسعى البنوك في العديد من الدول من ضمنها الأردن إلى تطوير من قدرتها التنافسية في المعاملات المالية، ومع

تزايد هذه المنافسة الداخلية والخارجية أصبحت البنوك أكثر عرضة لمخاطر العوامل الخارجية التي أتت من البيئة الخارجية.

فإنه من أجل المحافظة على الأداء المالي في البنك أوجب الوضع علينا الوقوف على التحديات ومعالجتها. والعوامل المؤثرة فيها وذلك لتعزيز قدرتها على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها من جهة وكذلك المحافظة على حقوق المساهمين والمودعين من جهة أخرى.

مفهوم نسبة كفاية رأس المال (جواني وصوفيا، 2022): "تتميز نسبة كفاية رأس

المال في البنوك عن غيرها من المؤسسات الاقتصادية بابرار أهمية رأس المال البنك، لأنه بالرغم من صغر حجمه إلا أنه يبقى صمام أمام المودعين أمام أية مخاطر تهدد أموالهم، لذلك فرأسماله ليس له دور كبير في خلق قيمة مضافة للبنك، لكنه يتميز بدرجة أهمية كبيرة في مواجهة المخاطر أو الخسائر البنكية. وعليه يجب دراسة وتحديد العلاقة بين المخاطر التي يواجهها البنك وحجم رأس ماله، وهذا ما يعبر عن نسبة كفاية رأس المال"

تري الباحثة أن نسبة كفاية رأس المال هي الطريقة المثلى التي يستخدمها ملاك وإدارة البنك للتوازن بين المخاطر التي يتوقعه البنك وحجم رأس ماله والتي تقود إلى جذب الودائع وربحية البنك ونموه.

2-1-9 نسبة الرافعة المالية:

هي إحدى المقاييس المالية العديدة التي تبحث في مقدار رأس المال الذي يأتي في شكل دين (قرض)، أو تقييم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماتها المالية (العامري، 2020).

تعتبر نسبة الرافعة المالية مهمة نظراً لأن البنوك تعتمد على مزيج من الأسهم والديون لتمويل عملياتها، ومعرفة مقدار الدين الذي تحتفظ به البنك مفيد في تقييم ما إذا كان بإمكانها سداد ديونها عند استحقاقها.

نسب الرافعة المالية لتقييم الملاءة وهيكل رأس المال، نسب الرافعة المالية الأكثر شهرة هي نسبة الدين إلى حقوق الملكية ويتم التعبير عنها على النحو التالي:

نسبة الرافعة المالية = إجمالي الديون / إجمالي حقوق الملكية الإجمالية.

مضاعفة حقوق الملكية مشابهة لكنه يستبدل الدين بالأصول مضاعف الملكية = إجمالي الأصول - إجمالي حقوق الملكي.

تري الباحثة أنه يتم استخدام النسبة لمعرفة مستوى الديون التي يتكبدها البنك مقارنة بموجودتها أو حقوق ملكيتها. كما أن نسبة الرافعة المالية تشير إلى مقدار الالتزام أو الدين الذي كان البنك يستخدمه لتمويل عملياته. يمكن أن يؤدي استخدام الأموال المقترضة، لأن الاستخدام المفرط للتمويل يمكن أن يؤدي إلى التخلف عن السداد أو الإفلاس.

هناك العديد من نسب الرافعة المالية المختلفة ذكرها (CFI TEAM,2023) التي يمكن أن يأخذها محللو السوق أو المستثمرين أو المقرضون في الاعتماد بعض الحسابات التي تعتبر ذات قابلية كبيرة للمقارنة مع الديون هي اجالي الاصول، واجمالي حقوق الملكية، ومصروفات التشغيل والدخل.

وفيما يلي خمسة نسب للرافعة المالية الأكثر استخداماً:

1. نسبة الدين إلى إجمالي الاصول = إجمالي الدين / حقوق الملكية

2. نسبة الدين إلى حقوق الملكية = إجمالي الدين / إجمالي حقوق الملكية
3. نسبة الدين إلى رأس المال = الدين اليوم / (إجمالي الدين + إجمالي حقوق الملكية)
4. نسبة الدين إلى الأرباح قبل الضرائب = إجمالي الدين / الأرباح قبل الضرائب الفائدة والاستهلاك والإطفاء
5. نسبة الأصول إلى حقوق الملكية = إجمالي الأصول / إجمالي حقوق الملكية .

وعليه فإنه سيتم استخدام نسبة الدين إلى حقوق الملكية في الدراسة = إجمالي الدين / حقوق الملكية.

مميزات وعيوب نسبة الرافعة المالية (الوائلي، 2019):

إن الوجود للرافعة المالية في التمويل للبنوك يهدف بالشكل الأساسي إلى مضاعفة الأرباح المحققة، وذلك بالإعتماد على الزيادة في أصولها الثابتة أو بالإعتماد على التمويل خارجي ذو تكاليف ثابتة.

مميزات نسبة الرافع المالية:

1. يمكن السيطرة على إدارة البنك لعدم تدخل الدائنين في إدارة البنك.
2. تدخل الدائنين فقط بدفع تكلفة الإقتراض.
3. إن فرق بين المردود الإستثمار وبين التكلفة للإقتراض يعمل على تحسين العائد على حقوق المساهمين.

عيوب نسبة الرافعة المالية:

1. كون المردود من الإستثمار أقل من تكلفة الإقتراض بسبب الإنخفاض من العائد على حقوق المساهمين.

2. يجب على البنوك توفير السيولة لتسديد قروضها عند موعد استحقاقها..

ويمكن القول أن نسبة الرافعة المالية هي مدى إعتداد البنك في تمويله على القروض لتمويل احتياجاته.

2-1-10 نسبة السيولة القانونية:

تعتبر الملاءة المالية والسيولة مهمة للغاية بالنسبة للبنوك لأن أصولها والقروض لها أجل استحقاق متنوعة (Britto&Srinivasan,2017).

تلعب البنوك دوراً رئيسياً في تحويل الودائع السائلة (الخصوم) إلى أصول غير سائلة مثل القروض مما يجعلها عرضةً بشكل جوهري لمخاطر السيولة.

تعد السيولة مؤشراً على أزمة السيولة في النظام البنكي، وكما يعد نقص السيولة مؤشراً على أزمة السيولة في النظام البنكي، وبالتالي تعد إدارة السيولة هدفاً حتمياً للبنوك التجارية حيث قد يؤدي عدم السيولة إلى الإفلاس وحرمان الأداء المالي. توضح السيولة قدرة البنك على إدارة التزاماتها قصيرة الأجل بعبارة أخرى تظهر إدارة السيولة مدى كفاءة البنك في إدارة متطلبات ذات المدة القصيرة واستثمار الأموال وزيادة ربحية البنك لذلك.

نسبة السيولة القانونية:

تظهر السيولة القانونية الصورة الواضحة لسيولة البنك بصورة أفضل، على أثر ذلك فقد قرر البنك المركزي الأردني ما يلي (تعليمات البنك المركزي، 2007):

- أولاً إلزام البنك الإحتفاظ بالموجودات السائلة. كحد أدنى 100% من الإجمالي المطلوبات المرجحة، و أن لا تقل الموجودات السائلة بدينار أردني عن 70% من المطلوبات المرجح بالدينار الأردني.

علماً بأن نسبة السيولة القانونية يتم احتسابها كالآتي:

يحتوي البسط ما يلي:

- النقدية في الصندوق.
- صافي الأرصدة لدى البنك المركزي.
- إيداعات وصافي الأرصدة لدى البنوك المحلية والمؤسسات المصرفية الأخرى.
- الإيداعات وصافي الأرصدة لدى البنوك الخارجية و مراكز و فروع خارجية.
- الأوراق المالية الحكومية (حكومة المملكة الأردنية الهاشمية).
- الأوراق المالية بكفالة الحكومة المملكة الأردنية الهاشمية.
- السندات الصادرة عن الشركات الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري.

أوراق مالية متبقي على الإستحقاق سنة أو أقل صادرة عن الدول ذات تصنيف الائتماني (AAA) حسب تصنيف مؤسسة استاندرد اند بورز أو ما يوازي حسب تصنيف موديز أو فitch أو أي شركة التصنيف الأخرى يعتمدها البنك المركزي الأردني، على أن تكون هذه الأوراق لنفس عملة الدولة المصدرة.

نظرة من البسط نسبة ما يلي:

- الشهادات للإيداع صادرة عن بنك مركزي معاد شراؤها.
- أوراق مالية مبيعة مع إلزام بإعادة الشراء لها في التواريخ اللاحقة لإتفاقيات إعادة الشراء.

- الأوراق المالية المحجوزة أو المرهونة.
- أرصدة مخصصة لمقابلة رأس مال فروع خارجية.
- إيداعات محجوزة و أرصدة أوراق لدى البنك المركزي أو بنوك محلية أو مؤسسات مصرفية أخرى أو بنوك خارجية ومراكز وفروع خارجية.

المقام للنسبة: يحتوي على مجموعة البنود الآتية بعد ترجيحها بأوزان مبينة لكل منها:

- الإجمالي لودائع العملاء 30.0%
- الودائع للبنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى التي تبقى على إستحقاقها سنة أو أقل 100.0%

- الودائع للبنوك والمؤسسات المصرفية الأخرى التي تبقى على إستحقاقها أكثر من سنة 30.0%

الودائع في المراكز والفروع الخارجية حسب الفترة المتبقية على إستحقاقها وفقا كما يلي:

- أقل من شهر 75.0%
- من شهر إلى سنة اشهر 65.0%
- أكثر من سنة اشهر إلى سنة 50.0%

مبالغ مقترضة بما فيها قروض الثانوية و أوراق دين حسب فترة استحقاقها و كما يلي:

- أقل من شهر 0.75%
- من شهر إلى ستة أشهر 0.65%
- أكثر من ستة أشهر إلى سنة 0.50%
- الإجمالي للشيكات والسحوبات برسم الدفع 0.30%
- سقف غير مستغلة من تسهيلات إئتمانية 0.30%
- الإعتمادات الصادرة و قبولات وكفالات الدفع 0.30.
- قفلت أخرى وعقود آجله 0.3%

ويطرح منها مبالغ مقترضة المشار إليها في أولاً مبالغ المطلوبات القابلة لإتفاقيات لإعادة الشراء شهادات الإيداع الصادرة عن البنك المركزي أو أية أوراق مالية أخرى, كما تطرح مبالغ مقترضة من الشركة الأردنية لإعادة التمويل العقاري.

- ثانياً إظهار حصيلة الإكتتابات في بند مستقل في المطلوبات في الكشف الشهري الموجودات والمطلوبات البنك باسم أمانات اكتتابات.
- ثالثاً يتم تحديد هامش مشار إليه 42/ب من قانون البنوك بنسبة 3% سنوياً.
- رابعاً وفقاً للكشف المرفق يتم احتساب هذه النسبة يومياً ويتم تزويد البنك المركزي بهذا الكشف أسبوعين في يوم العمل التالي نهاية كل أسبوع، مؤكداً على تزويد البنك المركزي بالكشف بشكل يومي وذلك في حال تدني نسبة السيولة القانونية بالمنتج الإجمالي أو بدينار عن الحد المشار إليه في البند أولاً أعلى والتواريخ التي يحددها البنك المركزي.

نسبة السيولة القانونية = الأصول المتداولة / الودائع وما في حكمها

إن نسبة السيولة القانونية هي قياس قدرة الإحتياطيات الأولية، إضافة إلى الإحتياطيات الثانوية على الوفاء بالإلتزامات المستحقة على البنوك في الظروف المحددة (عابد وزلمط، 2019).

تري الباحثة أن نسبة السيولة القانونية تنظم من قبل البنك المركزي الأردني وتلتزم البنوك التجارية للإمتثال لها، وذلك للحفاظ على الإستقرار المالي، والسيولة في البنوك التجارية.

11-1-2 نسبة الإحتياطي القانوني:

تعتبر إدارة الإحتياطيات من قبل البنك المركزي من المهام الأساسية (عابد وزلمط، 2019)، كما يتم تحديد هذه النسبة من قبل البنك المركزي، ويلتزم بها كافة البنوك وذلك لمواجهة الإلتزامات غير المتوقعة الطارئة، والوقائع الإقتصادية الطارئة، ويحدد البنك المركزي نسبة الإحتياطي حسب المصلحة العامة، حيث تكون من دون فوائد، و قد يلجأ البنك المركزي لتغييرها وذلك حسب الظروف السائدة، ففي حالة الإنكماش يتجه البنك إلى خفض نسبة الإحتياطي القانوني؛ لإحداث حالة من التضخم ولإحداث حالة من الإنكماش يعمل البنك من رفع نسبة الإحتياطي.

وتعرف نسبة الإحتياطي القانوني (تعليمات البنك المركزي، 2007) هي مقدار الأموال أو الودائع التي يحتفظ بها البنك المركزي للبنوك وتكون من دون أية فوائد؛ وذلك لضمان قدرة البنك على تسديد الإلتزامات في حالة سحب مفاجئ للودائع إذا طلبت منه. وتعد بنفس الوقت هي الوسيلة التي يستخدمها البنك المركزي، للحفاظ على نسب السيولة في الظروف الإقتصادية، ويعمل البنك على زيادة هذه النسبة في حالة الرواج

وذلك خوفاً من حدوث حالات تضخم، ويعمل البنك على تخفيض هذه النسبة في حالة الركود الإقتصادي وذلك للتنشيط من خلال التوفير للمزيد من سيولة البنوك؛ لتمكينه من التوسع في منح التسهيلات لمختلف القطاعات الاقتصادية التي تحتاج للتمويل.

كما تم الإلزام من قبل البنك المركزي لجميع البنوك بالإحتفاظ بنسبة إحتياط، بأرصدة نقد بعملة محلية لدى البنك المركزي بنسبة 7%، من الإلتزامات، بما في ذلك الإلتزامات بعملات أجنبية، مدعمة بعملة محلية، باستثناء حقوق الملكية، والمخصصات، والإحتياطيات، والودائع الإستثمارية، وجاري الفروع، وحساب الأرباح والخسائر، كما تعكسها الميزانية الأسبوعية للمصرف. ويتم إحتساب نسبة الإحتياطي النقدي القانوني للبنوك على النحو التالي بسط النسبة: يمثل رصيد حساب الإحتياطي النقدي القانوني بالعملة المحلية الموجود لدى البنك المركزي الأردني.

مقام النسبة: متمثلة بالإلتزامات أي الخصوم، وتشمل الإلتزامات بالعملات الأجنبية مقومة بالعملة المحلية، باستثناء حقوق الملكية، والمخصصات، والإحتياطيات، والودائع الاستثمارية، وجاري الفروع، وحساب أرباح وخسائر، كما تعكسها الميزانية الأسبوعية للبنك. ويتم عمل التسويات في حساب الإحتياطي النقدي القانوني للبنك المركزي خصماً أو إضافة في كل إسبوع ويتم قياس معدل الإحتياطي القانوني من خلال المعادلة التالية:

نسبة معدل الإحتياطي القانوني = النقد لدى البنك المركزي/ الودائع ما في حكمها..

تري الباحثة تعريف نسبة معدل الإحتياطي القانوني: هي النسبة التي تحدد من قبل البنك المركزي ومن دون إضافة أية فوائد للودائع الإحتياطية للبنوك التجارية في البنك المركزي، ، بالطريقة التي تحدد من البنك المركزي، وذلك للحفاظ على الإستقرار النقدي لدى البنوك في الأردن.

المبحث الثاني

إستمراتيجية الأرباح

1-2-2 التمهيد:

تعد إستراتيجية الأرباح من المؤشرات التي تعبر بصورة واضحة عن قدرة البنك ومدى إمكانياته. فسيتم في هذا المبحث التعرف إلى مفهوم إستراتيجية الأرباح، بالإضافة إلى أهميتها، ومناقشة العوامل التي تؤثر فيها، وسيتم التعرف على النسب المستخدمة لقياس إستراتيجية الأرباح كنسبة العائد على الأصول ونسبة نمو الأرباح، وفي نهاية هذا المبحث سيتم التطرق إلى العلاقة بين الملاءة المالية وإستراتيجية الأرباح.

2-2-2 مفهوم إستراتيجية الأرباح:

عرفها (سلامة، 2022) بأنها مقدرة الأرباح في الوقت الحالي على ديمومتها في الأوقات اللاحقة المستقبلية، وتعد هذه الأرباح الثابتة والدائمة أرباح ذات ميزة جودة عالية، وكما يتم وصفها بأنها أرباح مرغوب بها لأنها متكررة .

كما يقصد بإستراتيجية الأرباح (محمد، 2021) إحتمالية التكرار للأرباح في الفترات القادمة، فكلما ارتفع مستوى الإستراتيجية ارتفع أهمية الأرباح الحالية في التنبؤ بالأرباح للفترة القادمة، ويتم تحديد حجم الإستراتيجية بالعوامل الأساسية التالية:

1. أرباح حالية متوقع إستمرارها في الفترات القادمة.

2. طول الفترة المتوقع الإستمرارية للأرباح فيها.

إن الإستمرارية للأرباح هي مقياس للربح وذلك على أساس أن الإستدامة للأرباح تعكس الأرباح ذات الجودة الأفضل فهي العلامة الأفضل للأرباح مستقبلاً مكررة على فترات طويلة، وذلك على عكس الأرباح غير الإعتيادية والتي تتسم بأنها الأرباح المؤقتة غير دائمة ولا تتسم بالإستمرارية، وبذلك فهي ليس لديها القدرة على التنبؤ بالفترات القادمة. أي أن الإستثمار ينظر إلى أن الأرباح التي تتميز بهذه المميزات أنها أكثر إستدامة وأكثر ديمومة وبالتالي فإن الإستمرارية للأرباح موضوع مهم في التأكد من القوة للأرباح وتعزيز لثقة مستخدمي المعلومات في أداء البنوك، كما أن موضوع الإستمرارية يعد ميزة مرغوبة في الأرباح وتحوز على إهتمام المستثمرين والمحللين الماليين، لأنها ضمناً تعني أن الأرباح التي تم الإعلان عنها بالتقارير متكررة ومستقرة في الفترات اللاحقة. حيث أن تحسن إستمرارية الأرباح يحسن قدرة الأرباح على إلتقاط معلومات ذات علاقة بالقيمة.

ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة والأدبيات التي قام بها الباحثين تتبين في عدم اتفاق الباحثين على مقاييس كافية ومحددة لإستخدامها لقياس الإستمرارية بالبنوك للتنبؤ بالأحداث اللاحقة المستقبلية وبسبب تأثر الإستمرارية بعدة عوامل لم تستطيع المقاييس التي تم إستخدامها بالتنبؤ بالشكل المطلق المستقبل (الشيخ، 2008).

ولغاية تأكد من الدقة في التنبؤ بوضع البنوك في المستقبل من جهة استطاعتها على الإستمرار أو العمل على التصفية، تم الإستخدام للمؤشرات جدارة الإنتمانية والإفلاس على أساس التقييم لأنشطتها السابقة، والقياس لمدة مقدرة البنك على التنمية للموارد وللنمو، فقد استخدمت المؤشرات في معادلات رياضية أو التحليل للانحدار وذلك لتنبؤ في وضع مالي والتحليل للأداء في

الوقت اللاحق، لأن مؤشرات جدرة الائتمانية تعكس نوعية أداء البنوك العاملة، أما بالنسبة لقدرة البنك على الإستمرار والوفاء بالتزاماته فإن مؤشر الإفلاس يعكس ذلك.

3-2-2 نسب قياس إستمرارية الأرباح

سيتم قياس إستمرارية الأرباح بإستخدام النسب التالية (عليوي، 2019):

أولاً: نسبة العائد على الأصول.

ثانياً: نسبة نمو الأرباح.

4-2-2 نسبة العائد على الأصول:

"مؤشر يقيس مدى ربحية البنك نسبة إلى إجمالي أصولها، ويعطي العائد على الأصول فكرة عن مدى كفاءة الإدارة في إستخدام أصولها لتحقيق الأرباح، ويتمثل في نسبة صافي الربح إلى إجمالي أصول أي مجموع الأصول المتداولة والأصول طويلة الأجل".

وعليه يتم حسابها على النحو الآتي (عابد وزملط، 2019):

العائد على الأصول = صافي الربح بعد الضريبة / متوسط إجمالي الأصول

ويمكن القول أن العائد على الأصول هي أداة قياس لرؤية قدرة البنك على جني الأرباح من إستخدام الأصول الإجمالية المملوكة، وهذا يعني أن مقدار الربح الناتج من إستخدام أصول البنك هو مقياس للفعالية الكلية لعمليات البنك.

وفي إحدى الدراسات عرف نسبة العائد على الأصول أنه هذه النسبة تقيس العائد على الأموال التي تم استثمارها في الأصول (الموجودات) وتعكس هذه النسبة كفاءة الإدارة في تحقيق أرباح من

إستثمارتها في موجوداتها. وكلما ارتفعت هذه النسبة كان مؤشر للكفاءة إدارتها الإستثمارية للبنك،
وعليه فإن معادلتها:

$$\text{معدل العائد على الموجودات} = (\text{صافي الربح بعد الضريبة إجمالي الموجودات}) * 100$$

كما ذكرت في دراسة أخرى (معاذ وايمين، 2021) صافي الدخل إلى إجمال الأصول وتعد أيضاً مقياس للربحية لكل إستثمارات البنك قصيرة الأجل وطويلة الأجل، كما أنها تقيس الصافي للدخل الذي يحصل العملاء من جراء الإستثمارات، وكذلك تقاس بها مدى الفاعلية للإدارة في الإستخدام موارد متاحة، وتقيس مدى القدرة على تحقيق الأرباح من أموال متاحة من مصادر تمويلية، أن مصادر في المجمل من الحقوق الملكية وودائع والمصادر الأخرى للتمويل، مجموع الأصول والخصوم للبنك، هو أداة قياس للأرباح المولدة عن الأصول، كما يقيس أداء البنك لأنه تعكس قدرة البنك على توليد الأرباح من كل مصادر التمويل.

2-2- 5 نسبة نمو الأرباح

تقيس معدلات النمو النسبة المئوية للتعبير عن مقياس معين خلال فترة زمنية معينة (Allen&over, 2022)، فهناك معدلات نمو مختلفة من معدلات نمو الصناعة ومعدلات نمو البنوك إلى النمو الإقتصادي لدول مثل الولايات المتحدة، والتي تقاس غالباً بمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، هذا التنوع مهم لأن البنوك والاقتصاديين المختلفين يحددون النمو بناءً على عوامل مختلفة مثل: معدلات نمو الإيرادات (تشمل الأرباح والتدفقات النقدية) معدلات نمو إكتساب المستخدمين للنشاط اليومي، ومعدلات نمو المستخدم النشاط شهرياً ومتوسط معدلات النمو السنوية ومعدل النمو السنوي المركب، وغالباً ما يستخدم لحساب قيمة الإستثمار وعليه يتم حساب معدل النمو.

نأخذ القيمة الحالية ونطرح منها القيمة السابقة، بعد ذلك قسم هذا الاختلاف على القيمة السابقة وضربه في 100 للحصول على تمثيل النسبةئوية لمعدل النمو.

$$PG=((T1-T0)/T0)*100$$

وعليه يمكن حساب نسبة نمو الأرباح:

$$\text{نسبة نمو الأرباح} = (\text{أرباح الفترة الحالية} - \text{أرباح الفترة السابقة}) / \text{أرباح الفترة السابقة} * 100$$

النسبة الأفضل لنمو الأرباح للأعمال (البنوك).

قد تعتقد أن النمو الأسرع سيكون دائماً أفضل من النمو البطيء. ومع ذلك، فالأمر ليس بهذه البساطة. لكي تنمو الأعمال التجارية دون تحديات مالية وتشغيلية، يجب أن تتوسع بمعدل يأخذ في الاعتبار ارتفاع الطلب. على سبيل المثال، إذا كان عملك ينمو بشكل أسرع مما يمكنك إدارته، فقد تجد مواردك ممدودة للغاية لتلبية الطلب المتزايد. إذا نمت ببطء شديد، فقد لا يتمكن البنك من البقاء.

مزايا وسلبيات نسبة نمو الأرباح (Penman, 2005):

. أولاً: المزايا:

قد يفضل المستثمرون نسبة السعر والعائد والنمو لأنه يضع صراحة قيمة على النمو المتوقع في أرباح البنك. يمكن أن تقدم نسبة السعر والعائد والنمو (PEG) اقتراحاً بشأن ما إذا كانت نسبة السعر إلى الأرباح المرتفعة للشركة تعكس ارتفاعاً مفرطاً في سعر السهم أم أنها انعكاس لآفاق النمو الواعدة للبنك.

ثانياً: السلبيات:

تعتبر نسبة السعر والعائد والنمو أقل ملائمة لقياس البنوك دون نمو مرتفع. البنوك الكبيرة الراسخة، على سبيل المثال، قد تقدم دخلاً موثقاً به من توزيعات الأرباح، لكن فرصة ضئيلة للنمو.. معدل نمو البنك هو تقدير. إنه يخضع لقيود توقع الأحداث المستقبلية. يمكن أن يتغير النمو المستقبلي للبنك بسبب أي عدد من العوامل: ظروف السوق، ونكسات التوسع، وضجيج المستثمرين. أيضاً، الاصطلاح القائل بأن "PEG = 1" مناسب هو تعسفي إلى حد ما ويعتبر مقياساً أساسياً. أن بساطة وملاءمة حساب تترك العديد من المتغيرات المهمة. أولاً، لا يمثل معدل نمو البنك المطلق المستخدم في معدل النمو الإجمالي للإقتصاد، وبالتالي يجب على المستثمر مقارنة السعر للسهم بمتوسط عبر صناعته والاقتصاد بأكمله للحصول على أي إحساس دقيق بمدى القدرة التنافسية للاستثمار. قد لا يكون سعر الرابط المنخفض (الجذاب) في أوقات النمو المرتفع في الإقتصاد بأكمله مثيراً للإعجاب بشكل خاص عند مقارنته بالأسهم الأخرى، والعكس بالعكس بالنسبة لإرتفاع السعر المرتفع في فترات النمو البطيء أو الركود. بالإضافة إلى ذلك، فإن معدلات نمو البنك التي تكون أعلى بكثير من معدل نمو الإقتصاد غير مستقرة وعرضة لأية مشاكل قد يواجهها البنك والتي قد تمنعها من الحفاظ على معدلها الحالي. لذلك، غالباً ما يكون السهم الأعلى مع معدل نمو ثابت ومستدام (مقارنة بنمو الإقتصاد) استثماراً أكثر جاذبية من الأسهم منخفضة السعر والعائد للنمو الذي قد يكون في حالة "خط" نمو قصير الأجل. عادةً ما يشير معدل النمو المستدام الأعلى من الإقتصاد على مر السنين إلى البنك مربحة للغاية، ولكن يمكن أن يشير أيضاً إلى عملية إحتيال، خاصة إذا كان النمو نسبة مئوية ثابتة بغض النظر عن مدى تقلب بقية الإقتصاد (كما كان الحال بالنسبة لعائد سنوات مخطط بونزي لبيرني مادوف).

أخيراً، لم يتم أيضاً تصحيح تقلب الأسهم عالية المضاربة والمخاطرة، والتي لها نسب سعر / أرباح منخفضة نظراً لسعرها المنخفض للغاية، في حسابات قد تحتوي هذه الأسهم على نسبة

منخفضة بسبب انخفاض نسبة PE قصيرة المدى (~ 1 سنة) (على سبيل المثال، معدل نمو 100 ٪ من 1 دولار إلى 2 دولار / سهم) والذي لا يشير إلى أي ضمان للحفاظ على النمو المستقبلي أو حتى الملاءة المالية.

كيفية حساب معدل النمو (CHEN,2023)

يمكن قياس معدل النمو من خلال زيادة الإطار الزمني المحدد، كما يمكن تطبيق معادلة معدل نمو البنك على أحد المقاييس التالية حيث تشمل المقاييس ما يلي :

المبيعات

قاعدة العملاء

التدفق المالي

الحصة السوقية

على سبيل المثال لا الحصر يمكن حساب معدل نمو الإيرادات كما يلي:

$$\text{معدل نمو الإيرادات} = (\text{إيرادات الفترة الحالية} - \text{إيرادات الفترة السابقة}) / \text{إيرادات الفترة السابقة} \times 100.$$

العوامل الرئيسية التي يجب مراعاتها عند تقييم معدل النمو الخاص بك

لا توجد طريقة موحدة لتقييم نمو الأعمال "الجيد". (Allen&over,2022) معدل النمو الخاص بك فريد بالنسبة لعملك ويمكن أن يتأثر بالعديد من الأشياء. ستؤثر كيفية تفسيرك للنمو على كيفية حساب معدل النمو وكيفية استخدامك لهذا المقياس.

ومع ذلك، بشكل عام، يجب أن يتجاوز معدل النمو الصحي معدل النمو الإجمالي للاقتصاد أو الناتج المحلي الإجمالي. علاوة على ذلك، تقترح Harvard Business Review أن معظم الشركات يجب أن تنمو بمعدل يتراوح بين 10% و 25% سنويًا. في النهاية، ما يعتبر معدل نمو جيد يمكن أن يعتمد على العديد من العناصر المختلفة، بما في ذلك:

1. حجم الشركة
2. عمر الشركة
3. صناعة
4. الظروف الاقتصادية أو ظروف السوق
5. المركز المالي.

كيف تحسن معدل نسبة نمو البنك؟

بعد حساب وفهم معدل نمو بنك (Paddle,2023)، فأنت في وضع أفضل لإتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الاتجاه الذي يجب أن تسلك فيه عملك. حتى إذا لم يكن معدل النمو الخاص بك في المكان الذي تريده، فإن النصائح التالية ستساعدك على تعزيز نموك في أي وقت من الأوقات.

1. توفير تدريب منتظم للموظفين:

يعد ضمان تدريب موظفيك وتجهيزهم بشكل صحيح طريقة مؤكدة لتحسين معدل نمو البنك. بفضل التدريب المناسب، فهم متحمسون ويعرفون ما يجب عليهم فعله. فريق عمل قوي أمر بالغ الأهمية لنجاح عملك. تأكد من أنك تستثمر فيها، وفي المقابل، سوف تساعدك على تحقيق أهداف الشركة.

2. حاول التوسع:

يعد توسيع السوق طريقة أخرى لزيادة معدل النمو. يمكن لعملك القيام بذلك من خلال تطوير الخدمة. ستؤدي الإستجابة لإحتياجات العملاء وتقديم خدمات جديدة أيضًا، يعد توسيع قاعدة عملياتك عالميًا من خلال المنصات الرقمية خطوة أخرى في طريق زيادة النمو.

3. ابحث عن طرق جديدة للوصول إلى العملاء المحتملين:

ستؤدي إضافة عملاء جدد والإحتفاظ بالعملاء الحاليين إلى تحسن معدل نموك بسرعة. تنويع وسائل الوصول إلى العملاء المحتملين. من خلال وجود فرق مختلفة تعمل معًا، يمكنك تطوير استراتيجية بشكل أفضل لتوسيع قاعدة عملائك من خلال إستراتيجيات التسويق أو المبيعات أو تجربة العملاء. يمكنك إستخدام تسويق المحتوى أو حملات الوسائط الإجتماعية أو الإعلانات المدفوعة كطريقة لتعزيز جهود اكتساب العملاء.

4. راقب خدماتك:

يعد تقييم عرض عملك أمرًا ضروريًا لمساعدتك في تحديد مجالات التحسين. على سبيل المثال، إذا كنت تراقب بيانات العملاء، فيمكنك تتبع الخدمات وتحديد ما إذا كان هناك طلب كافٍ على الخدمة. أيضًا، يعد تحليل منافسيك طريقة أخرى لمعرفة ما إذا كانوا يجربون أشياء يمكن أن يستفيد منها عملك أيضًا.

6-2-2 العلاقة بين الملاءة المالية واستمرارية الأرباح

تعتبر العلاقة بين الملاءة المالية واستمرارية الأرباح من العلاقات التي تنال اهتماماً وجدلاً واسعاً، فقد إشارة إحدى الدراسات (Cont,2022) إلى العلاقة الكبيرة بين عدم كفاية رأس المال

الذي بدوره يؤثر على عدم قدرة البنك على الإستمرارية سواء في العمل أو في تقديم الأرباح، الأمر الذي بدوره يعكس الاداء المالي الفعلي للبنك، بينما كفاية رأس المال أي الإستثمار الأفضل للأموال دل على وعي البنك وقوة إدارته.

كما أن البنوك التي تميزت بالإحتفاظ بنسب كفاية رأس المال عالية (فرح، 2023)، الأمر الذي أدى إلى إنخفاض من مخاطر الأمر الذي أدى إنخفاض نسبة العائد على الأصول، عدا أن هذا التخفيض في مستوى المخاطر كان بالنسبة الأكبر من تخفيض في عائد الأمر الذي أدى إلى الأثر الإيجابي في نسبة العائد على الأصول.

كما أنه يجب أن تلتزم البنوك التجارية بنسبة السيولة القانونية ونسبة الإحتياطي القانوني (اللاحق ومرابط، 2022). فهي تعتبر الفاصل لها وصمام الأمان من أي تغيير أو تبديل بمعنى أي تقلبات مستقبلية قد تؤثر عليها في المستقبل أو أية عوامل اقتصادية تواجهها تؤثر على استمرارية أرباحها .

وإضافة لذلك (Shabaneh,2021) يجب على البنوك أن تحاول أن تقلل من الإعتماد على الديون لتحقيق العوائد فمن المستحسن الحفاظ على المستوى المقبول للسيولة لضمان إستمرار البنك والإهتمام بمستوى ملائمتها المالية داخل البنك للحفاظ على الأداء المالي المرتفع.

تري الباحثة أنه بالرغم من أهمية العلاقة بين الملاءة المالية وإستمرارية الأرباح، إلا أنه هذه العلاقة دقيقة بسبب كثرة العوامل التي من الممكن أن تؤثر عليها، أو تتحكم بنتيجتها، إذا يمكن وصف نتيجتها وتعميمها بشكل مطلق.

المبحث الثالث

الدراسات السابقة

2-3-1 التمهيد:

من خلال إطلاع الباحثة على عدد من الأدبيات والدراسات السابقة فقد قامت الباحثة بتقسيم الدراسات إلى مجموعتين المجموعة الأولى عدد، وأخيراً تم عرض ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

2-3-2 الدراسات باللغة العربية:

1. دراسة الجنابي وعبد(2023) بعوان: الملاءة المصرفية وتأثيرها في المخاطرة

الإئتمانية دراسة تحليلية لعينة من القطاع المصرفي العراقي الخاص.

تهدف الدراسة إلى تحليل وقياس تأثير الملاءة المصرفية في مخاطر السيولة للمصارف التجارية الخاصة، وعينته كانت 10 مصارف تجارية خاصة تنتمي إلى مجتمع يتكون من 43 مصرف مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، ومن أهم نتائجها وجود تأثير ذو دلالة إحصائية معنوية لمؤشرات الملاءة المصرفية في مخاطر السيولة، وأهم توصياتها فبسبب تذبذب أداء المصارف عينة البحث لذا ينبغي عليها إتباع إستراتيجيات معينة تهدف إلى تخفيض وإستقرار مخاطر السيولة ومنعها من الوصول إلى أموال المودعين والتي في الغالب تكون سبباً للخسائر الناتجة عن تلك المخاطر، وكانت فرضيته يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشرات الملاءة المصرفية في المخاطرة الائتمانية للمصارف عينة البحث،

وكانت أهم توصيات دراسة أثر الملاء المصرفية في مؤشرات أخرى على عينات من قطاعات مختلفة لمعرفة مقدار التأثيرات في هذه المؤشرات.

2. دراسة عزام والصعيدى (2022) بعنوان: تأثير تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على الملاء المالية للبنوك المصرية.

هدفت الدراسة إلى تحليل مدى تأثير تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على مؤشرات الملاء المالية للبنوك المقيدة في البورصة المصرية، وكانت عينتها 12 بنك واستخدمت المشاهدة حيث بلغ عدد المشاهدات التي خضعت للتحليل الإحصائي 120 مشاهدة، واستخدم الباحثان مجموعة من الأساليب الإحصائية لإختبار الفروض مثل تحليل الإنحدار وتحليل الارتباط، وكانت أبرز نتائجها ارتفاع مؤشرات الملاء المالية للبنوك المصرية مقارنة بالمعدلات المقررة بلجنة بازل، وتوجه البنوك المصرية لتعزيز حجم مخصصات خسائر الائتمان الخاصة للتحوط للخسائر الائتمانية المحتملة مستقبلاً، وكانت أهم توصياتها ضرورة زيادة رؤوس أموال البنوك بصفة مستمرة لمقابلة زيادة المكون من مخصص خسائر الائتمان المتوقعة في السنوات القادمة للمحافظة على رأس المال التنظيمي، وإستخدام الأسلوب الوصفي.

3. دراسة ذيب وشارف (2022) بعنوان: دور الملاء المالية في دعم التفاوض المالي في المؤسسة الإقتصادية دراسة حالة شركة مناجم الفوسفات.

هدفت الدراسة إلى التعريف بالملاء المالية وتبيان علاقتها بالتفاوض المالي في المؤسسة الإقتصادية والتعرف على جزء من مؤشرات التحليل المالي بالنسب، وكانت عينته شركة مناجم الفوسفات (صوميفوس)-تبسة- خلال 2018,2019,2020 ، وكانت أهم نتائجها تعتبر الملاء المالية الجيدة وسيلة فعالة و سلاح قوة شركة مناجم الفوسفات (صوميفوس) الذي يمثلها أمام

الأطراف الخارجية، واستخدم الباحث الأسلوب الوصفي وكانت فرضيته الرئيسية تساهم الملاءة المالية في دعم التفاوض المالي بشكل كبير كونها مصدر قوة له إذ تضيف عليه قوة وتأثير على الأطراف المفاوضة الأخرى، وكانت أهم توصياته نصح المؤسسة بالإستغلال الأمثل لأصولها من أجل تغطيتها لكامل ديونها وذلك لإعتمادها على السيولة النقدية بنسبة أكثر.

4. دراسة كراش (2022) بعنوان: معايير الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي -دراسة مقارنة بين بعض الدول.

قمنا من خلال هذه الدراسة بعرض معايير الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي في كل من دولة ماليزيا، الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، ثم قمنا بإجراء مقارنة بين هذه المعايير. وقد توصلنا إلى وجود إختلافات كثيرة بين معايير الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي في الدول محل الدراسة، خاصة ما يتعلق بالإستثمار، هامش الملاءة وكيفية تغطيته، مستويات الرقابة، متطلبات منح القرض الحسن، المعايير النوعية، وأخيراً معايير الإفصاح. وهذه الاختلافات راجعة لإعتماد الدول محل الدراسة على مبادئ مختلفة لأنظمة الملاءة المالية لشركات التأمين التجاري (المعايير التقليدية، الملاءة II المطبقة في دول الإتحاد الأوروبي، ومعايير الملاءة في الو.م.أ) ولمحاولة هذه الدول في نفس الوقت تكييف هذه المبادئ لكي تتماشى مع خصوصيات شركات التأمين التكافلي.

5. دراسة اللاحق ومرابط، (2022) بعنوان: أثر معدل الإحتياطي القانوني على أداء البنوك التجارية.

هدفت الدراسة التعرف على مختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع تمكن من معرفة كيف يؤثر المعدل الإلزامي على أداء البنوك، واستخدمت الباحثة الأسلوب الوصفي التحليلي، وكان مجتمع دراسة البنوك التجارية الجزائرية، وعينتها المتمثلة في البنك الخارجي الجزائري، البنك الوطني

الجزائري، وكانت فرضيتها توجد علاقة عكسية بين معدلات الإحتياطي القانوني والرافعة المالية" ولإختبار هذه الفرضية لجئن لإستخدام اختبار بانل من خلال قياس مستوى الدلالة للتأكد من صحة الفرضية وبالتالي قبولها، وأهم نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية بين معدل الإحتياط القانوني والرافعة المالية؛ وكذلك لا توجد علاقة إرتباطية بين معدل الإحتياط القانوني ومعدل العائد على حقوق الملكية واستخدم الباحث الأسلوب الوصفي، وكان عينته ومجتمعه البنوك التجارية الجزائرية والبنك الوطني الجزائري، وكانت أهم توصياته العمل على تطوير الترويج الإلكتروني؛ ضرورة الإستفادة القصوى من تكنولوجيا الإنترنت من طرف المؤسسة. ثم استخراج نسبة مئوية تمثل مؤشرات أداء البنك البنوك وجرّد إختبار معنوي للنتائج بإستخدام دراسة قياسية برنامج EViews المتضمن نماذج الثلاثة: نموذج التجميعي وأثر الثابت، أثر العشوائي، وهو بالاستناد إلى نتائج التحليل ثم التوصل إلى معدل الإحتياطي القانوني له تأثير معنوي على مؤشر الرافعة المالية، وأن معدل الإحتياطي لا يؤثر على مؤشر حقوق المالية.

6. دراسة عرفه (2022) بعنوان: تأثير الإفصاح عن كفاية رأس المال والمخاطر المالية على

توفير السيولة في ضوء الحوكمة وتنوع الدخل.

هدفت الدراسة تحليل أهمية بيئة معلومات القطاع المصرفي من خلال استكشاف تأثيرها على وظائف الوساطة المصرفية، وتحليل التفاعل بينهما وبين بعض الخصائص الأساسية لبيئة العمل المصرفي مثل تنوع الأنشطة وجودة نظام الحوكمة وانعكاس ذلك على وظائف البنك. فالدراسة تختبر تأثير الإفصاح الإختياري عن كفاية رأس المال وكانت عينة الدراسة جميع البنوك التجارية السعودية وتم إستخدام أسلوب التحليل المالي للحصول على البيانات المالية الخاصة بالدراسة، وكانت أهم نتائج الدراسة عدم تأثير جودة نظام الحوكمة وتنوع الدخل على العلاقة بين الإفصاح عن كفاية رأس المال

وتوفير السيولة، وأوصت الدراسة بتبني البنوك التجارية استراتيجيات إفصاح أكثر شفافية وتحسين بيئة معلومات البنك.

7. دراسة وهادين(2021)بعنوان: دور كفاءة الإدارة المالية وأثرها على الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور كفاءة الإدارة المالية وأثرها على الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين متمثلة في شركات التأمين والبنوك, حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لملائته لطبيعة هذه الدراسة, لذلك تم تصميم استبانة تخدم موضوع الدراسة وتحقق أهدافها, حيث وزعت الإستبانة على موظفي الدائرة المالية والإدارية لشركات التأمين والبنوك التي كانت عينة الدراسة كما أظهرت الدراسة العديد من النتائج كان من أبرزها وجود أثر ذو دلالة إحصائية مرتفع بين عناصر كفاءة الإدارة المالية المتمثلة (التخطيط المالي, الرقابة الداخلية, الرقابة الادارية) والملاءة المالية بمعدل (78%) وبدلالة وسط حسابي (3,90) حيث حل عنصر التخطيط المالي في المرتبة الأولى تلاه عنصر الرقابة الإدارية ومن ثم عنصر الرقابة الداخلية, وعليه أوصى الباحث بالعديد من التوصيات كان من أبرزها ضرورة أن تأخذ الشركات دوائر التخطيط المالي والرقابة الادارية والداخلية بعين الاعتبار في التطوير والتحسين المستمر بتوظيف أصحاب الخبرة والشهادات المهنية الدولية لتقويم خطط هذه الدوائر ونشر الوعي بأهمية المحافظة عليها.

8. دراسة السليحات والمهيرات(2021)بعنوان: أثر الرفع المالي على ربحية البنوك التجارية الأردنية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الرفع المالي على ربحية البنوك التجارية الأردنية وأُستخدِمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت العينة من 13 بنك، وكانت أهم نتائجها لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرفع المالي على الأصول ونسبة الديون إلى حقوق الملكية على ربحية البنوك التجارية، ومن أهم توصياتها أن البنوك التجارية الأردنية موائمة مصدر التمويل مع طرق توظيف الأموال وخاصة في ظل استخدام القروض أو السندات للتمويل بهدف زيادة الربحية وتجنب المخاطر.

9. دراسة الحراشة والدلاييح(2020)بعنوان: أثر المخاطر المالية على إستمرارية الأرباح المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر المخاطر المالية على استمرارية الأرباح المحاسبية، في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، وكانت عينته (13) بنكاً تجارياً مسجلاً في بورصة عمان، للفترة من 2009 إلى 2018. في حين أظهرت النتائج عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر الملاءة المالية لدى البنوك في إستمرارية الأرباح المحاسبية. وقد بينت النتائج إلى أن هناك دوراً وتأثيراً مهماً لحجم البنك والقيمة السوقية كمتغيرات ضابطة وذلك لضبط العلاقة بين المخاطر المالية واستمرارية الأرباح المحاسبية في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان. وتلخصت أهم التوصيات بضرورة إلتزام البنوك بالإفصاح عن إجمالي المحفظة الإستثمارية لدى البنوك، والعمل على تخفيض نسبة الديون في هيكل ملكية البنوك التجارية أو ما يعرف بالرفع المالي حيث أن البنوك الأردنية التي تتضمنها العينة تعتمد ما نسبته 86% على الديون في تمويل أصولها؛ الأمر الذي يساعد على إرتفاع مستويات الثقة بالجهاز المصرفي وإرتفاع قدرته على القيام بوظائفه بشكل أفضل.

10. دراسة تريعة(2020) بعنوان:تقييم الملاءة المالية بإستخدام اختبار الضغط: دراسة حالة

المؤسسة العربية المصرفية الجزائر.

هدفت الدراسة إلى تقديم نموذج لتقييم الملاءة المالية للبنوك بإستخدام اختبار الضغط، وكانت عينته للمؤسسة العربية المصرفية- الجزائر لسنة 2018، توصلت الدراسة إلى أن معدل الملاءة انخفض في جميع الصدمات المفترضة لكن يختلف التأثير حسب نوع الخطر، حيث انخفض عند الزيادة في نسبة القروض المتعثرة خاصة عند حدوث السيناريو الأسوأ، كما انخفض جراء حدوث صدمات في القطاعات التي تحصلت على الإئتمان من البنك خاصة قطاع المؤسسات الخاصة. فتظهر النتائج قدرة البنك على مواجهة هذه الصدمات. وأظهرت نتائج صدمات السيناريو التأثير الكبير لكل من معدل الملاءة وأرباح البنك جراء تلك الصدمات.

1. دراسة (Aldasoro. 2022) بعنوان: Solvency risk and funding cost

Evidence from Korea interactions: مخاطر الملاءة المصرفية وتفاعلات

تكلفة التمويل: دليل من كوريا

باستخدام بيانات الميزانية العمومية الخاصة بالبنوك الكورية ونموذج المعادلة المتزامنة، نستخدم مقياساً فريداً لتكلفة التمويل الجديد لتوثيق أن زيادة تكاليف التمويل تؤدي إلى مخاطر ملاءة أكبر (كما تم قياسها برأس المال التنظيمي)، والتي بدورها تؤدي إلى تكاليف تمويل أكبر. عند تضمين الأزمة المالية الكبرى في العينة، تشير تقديراتنا إلى أن زيادة 100 نقطة أساس (bp) في تكلفة التمويل الجديد (رأس المال التنظيمي) مرتبطة بزيادة 265 (23) نقطة أساس في رأس المال التنظيمي (تكلفة التمويل الجديد)). نظهر أن هذه النتائج قوية بالنسبة للمقاييس البديلة لمخاطر الملاءة المالية وأن المقياس المستخدم تقليدياً لمتوسط تكاليف التمويل (مصرفات الفائدة على الإلتزامات التي تحمل فائدة) لا يلتقط بشكل صحيح حلقة التغذية الراجعة السلبية ذات الاتجاهين. تكون قوة هذا الارتباط أضعف خلال فترات تشديد السياسة النقدية، ولا تتأثر بنموذج الأعمال التمويلي المحدد الذي تختاره البنوك. النتائج التي توصلنا إليها يمكن أن تفيد في معايرة إختبارات الإجهاد الإحترازية الكلية.

2. دراسة (Bakoush ,2022) بعنوان: Integrated macroprudential

stress test for bank liquidity and solvency اختبار إجهاد احترازي

كلي متكامل للسيولة المصرفية والملاءة المالية

نقترح مقياساً جديداً للضائقة المالية النظامية التي تتضمن مخاطر خاصة ونظامية في شبكة النظام المالي. بإستخدام هذا المقياس، نقوم بتطوير إختبار ضغط متكامل لمخاطر السيولة المصرفية والملاءة المالية بناءً على ديناميكيات الضائقة المالية داخل شبكة النظام المصرفي. نحن نطبق إطار إختبار الضغط هذا على النظام المصرفي الأمريكي ونحدد الضعف النظامي للبنوك الفردية بالإضافة إلى مرونة النظام ككل في مواجهة الصدمات الإقتصادية. يساعدنا إطار العمل على تحديد ومراقبة الترابطات المنهجية بين البنوك. يُعد إطار عمل إختبار الضغط المقترح مفيداً للمراقبة العملية التحوطية الكلية ومفيداً لصنع السياسات.

3. دراسة (Cont، 2022) بعنوان: Liquidity at risk: the combined

stress test of solvency and liquidity السيولة في خطر: إختبار الضغط

المشترك للملاءة والسيولة

يركز النهج التقليدي لإختبار الضغط للمؤسسات المالية على كفاية رأس المال والملاءة المالية. تم تطبيق إختبارات إجهاد السيولة بالتوازي مع إختبارات إجهاد الملاءة وبشكل مستقل عنها، بناءً على سيناريوهات قد لا تكون متسقة مع تلك المستخدمة في إختبارات إجهاد الملاءة. نقترح إطاراً هيكلياً لإختبار الضغط المشترك للملاءة والسيولة: يستغل نهجنا الآليات الكامنة في علاقة الملاءة والسيولة لاشتقاق العلاقات بين صدمات الملاءة وصدمات السيولة. ثم تُستخدم هذه العلاقات لنمذجة مخاطر السيولة والملاءة في إطار متماسك، بما في ذلك الصدمات الخارجية للملاءة وصدمات السيولة الداخلية الناشئة عن صدمات الملاءة هذه. نحدد مفهوم "السيولة المعرضة للخطر"، والذي يحدد موارد السيولة المطلوبة لمؤسسة مالية تواجه سيناريو الإجهاد. أخيراً، نظهر أن تفاعل

السيولة والملاءة المالية قد يؤدي إلى تضخيم خسائر حقوق الملكية بسبب تكاليف التمويل التي تنشأ من احتياجات السيولة

4. دراسة (Dent، 2021) بعنوان: Solvency and wholesale funding

in UK banks cost interactions الملاءة المالية وتفاعلات تكلفة التمويل

بالجملة في بنوك المملكة المتحدة

ندرس التفاعل بين الملاءة المالية وتكاليف التمويل في بنوك المملكة المتحدة. نحن نستخدم نسبة الرافعة المالية المستندة إلى السوق كبديل لتصورات المشاركين في السوق عن ملاءة البنك. نحن نحقق في تأثير التغييرات في هذه النسبة على أقساط مقايضات التخلف عن السداد للبنوك، والتي تعد وكيلاً لتكلفتها الهامشية للتمويل بالجملة. وجدنا أن الصدمة السلبية لتصور المشاركين في السوق لقدرة البنوك على الملاءة مرتبطة بزيادة التكلفة الهامشية للبنوك لتمويل البيع بالجملة. لقد وجدنا دليلاً على أن هذه العلاقة السلبية غير خطية، أي أن استجابة تكاليف التمويل لصدمة الملاءة تكون أكبر عند المستويات الأولية الأقل للملاءة.

5. دراسة (Mahardika&isa,2021) بعنوان: The impact of solvency

and liquidity on the profitability of real estate companies

included in the Sharia stock index. تأثير الملاءة والسيولة على ربحية

الشركات العقارية المدرجة في مؤشر الأسهم الشرعي.

تحلل هذه الدراسة تأثير الملاءة والسيولة على ربحية الشركات العقارية المدرجة في إندونيسيا مؤشر الأسهم الإسلامية للفترة 2018-2020. هذا البحث هو بحث كمي مع بيانات ثانوية من المالية تقارير من 2018 إلى 2021. تحليل نموذج الانحدار باستخدام نموذج التأثير المشترك

(CE) أو المربع الصغرى العادي طريقة (OLS). تظهر النتائج أن DAR له تأثير سلبي على العائد على الأصول، مما يفسر أن الديون ستنقل كاهل الشركة وتخفيض مستوى ربح الشركات العقارية الإسلامية. من ناحية أخرى، ليس — DAR أي تأثير على ROE لأن الدين لا يؤثر على قيمة الأسهم المملوكة للشركة نفسها. DER ليس له أي تأثير على نسبة العائد على الأصول و ROE، هذا يتعارض بالتأكيد مع نظرية ترتيب التسلل. النسبة الحالية لها تأثير سلبي على العائد على الأصول، وهذا لا يتوافق مع Pecking Order Theory. النسبة النقدية لها تأثير إيجابي على العائد على الأصول وأيضًا على العائد على حقوق الملكية، وهي متوافقة مع نظرية ترتيب مهاجمي. النسبة النقدية مثل قدرة الشركة على الدفع على المدى القصير لها تأثير إيجابي، لأن لا تقتصر الشركة على كونها مسؤولة عن البيئة المحيطة بالشركة ولكنها أيضًا مسؤولة اجتماعيًا تجاه مجتمع دراسة.

6. دراسة (Chen، 2021) بعنوان: Risks of solvency contagion in a

Chinese commercial banks network of مخاطر عدوى الملاءة المالية

في شبكة البنوك التجارية الصينية

انتشار العدوى قبل نقطة التقصير. يمكن لهذا النموذج تحديد مقدار فقدان العدوى الجهازي من خلال اختبار الإجهاد. في الحالة المعتادة، يمكن فقط ملاحظة إجمالي المطلوبات وإجمالي الأصول في مثل هذه الشبكة. للتغلب على هذه المشكلة، نعتمد طريقة أخذ عينات جيبس لتوليد عينات من مصفوفة الإلتزامات بين البنوك على الحواف. يتم تطبيق هذا النهج المنهجي على شبكة بنك تجاري صيني. تظهر نتائجنا أن خسائر العدوى النظامية لهذه الشبكة تعتمد بشكل كبير على معدل الإسترداد الخارجي المتصور، خاصة عندما تكون الصدمة الخارجية قوية. في اختبار الإجهاد، نقوم

أيضاً بتحليل خسائر عدوى الملاءة بسبب حقوق الملكية والتعرض من خلال تحليل التغييرات في خسائر العدوى من 2008 إلى 2018 إلى عدة أجزاء فردية. نجد أن خسائر عدوى الشبكة تظهر اتجاهًا تنازلياً، مما يشير إلى وجود شبكة أكثر قوة واستقراراً.

7. دراسة (Shabaneh,2021) بعنوان: Liquidity, leverage and

solvency: what affects the profitability of industrial

enterprises the most "السيولة والرافعة المالية والملاءة المالية: ما الذي يؤثر

على ربحية المؤسسات الصناعية أكثر من غيره؟"

الغرض إظهار التأثير النسبي للسيولة والرافعة المالية والحلول. على ربحية المؤسسات الصناعية المدرجة في بورصة عمان إلى تأكد من أي منها له أكبر تأثير على الربحية. للوصول إلى أهداف في هذه الدراسة، تم فحص 44 شركة صناعية أردنية من 2012 إلى 2018. العودة على الأصول والعائد على حقوق الملكية كمقاييس للأداء، النسبة الحالية والنسبة السريعة كمقاييس للسيولة ونسبة الدين ونسبة الدين إلى حقوق الملكية كمقاييس للرافعة المالية، ونسبة تغطية الفائدة كمقياس للحل المالي فيتم استخدام تحليل الانحدار المتعدد للتحقق من الفرضيات. سلبي و تم العثور على تأثير ذي دلالة إحصائية عند مستوى 1٪ بين الرافعة المالية و الربحية. في الوقت نفسه، لم تظهر النتائج الشيء نفسه بالنسبة لتأثير السائل- الملاءة المالية على الربحية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الرافعة المالية لها التأثير النسبي الأعلى من بين المتغيرات المستقلة على الربحية، تليها الملاءة ثم السيولة. علاوة على ذلك، يشار إلى أن حجم الشركة هو متغير تحكم في التأثير بين السيولة والرافعة المالية والملاءة على الأداء. وبالتالي، يستنتج أن إدارة- يجب أن تقلل الشركات الصناعية من الاعتماد على الديون لشركات التمويل لتحقيق أعلى عوائد ممكنة ؛ من المستحسن الحفاظ على مقبول مستوى

السيولة لضمان إستمرارية الشركات والإهتمام بمستوى الملاءة المالية داخل الشركات للحفاظ على أداء مالي مرتفع. إدارة الاستثمار والابتكارات المالية، المجلد 18، العدد 3 2021.

8. دراسة (Mirza، 2020) بعنوان: The impact of Covid-19 on

corporate solvency and potential policy responses in the

European Union تأثير Covid-19 على ملاءة الشركات واستجابات السياسة

المحتملة في الإتحاد الأوروبي

أدت العدوى الهائلة لفيروس كورونا الجديد (كوفيد-19) إلى تعطيل العديد من الشركات في جميع أنحاء الإتحاد الأوروبي. وقد نتج عن ذلك عبء هائل في الإيرادات والتدفقات النقدية قد يؤدي إلى زيادة كبيرة في حالات إفلاس الشركات. في هذه الورقة، نحقق في تأثير Covid-19 على ملف الملاءة المالية للشركات في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. نقدم سيناريوهات ضغط متعددة على الشركات غير المالية المدرجة في البورصة ونبلغ عن زيادة تدريجية في احتمالية التخلف عن السداد وزيادة سداد الديون وتراجع التغطيات. تشير نتائجنا إلى تدهور الملاءة المالية لجميع الشركات. يعتبر قطاع التصنيع والتعدين والتجزئة أكثر عرضة لإنخفاض رسيمة السوق وانخفاض عائدات المبيعات. تدرس الورقة أيضاً تدخلات السياسة الممكنة للحفاظ على الملاءة في مستوى ما قبل Covid-19. تشير النتائج التي توصلنا إليها إلى أنه بالنسبة لتدهور معتدل في الظروف الإقتصادية، فإن تأجيل الضرائب كافٍ. ومع ذلك، في حالة تفاقم الصدمات التجارية، يجب أن يكون هناك دعم مختلط من خلال الديون وحقوق الملكية لتجنب الإنهيار. هذه الدراسة لها آثار مهمة على صانعي السياسات ومديري الشركات والدائنين.

9. الدراسة (Batrancea، 2020) بعنوان: The impact of liquidity and

solvency on performance in the healthcare industry:

Evidence from publicly listed companies تأثير السيولة والملاءة على

الأداء في صناعة الرعاية الصحية: دليل من الشركات المدرجة في البورصة

أي نشاط اقتصادي مربح يعني أنه يهدف إلى تحقيق ربح، بما في ذلك الشركات العاملة في مجال الرعاية الصحية. تحلل الدراسة الحالية مدى تأثير السيولة المالية والملاءة المالية على أداء 34 شركة رعاية صحية يتم تداولها علنًا في بورصة نيويورك. امتدت فترة التحليل من الربع الرابع من عام 2005 إلى الربع الرابع من عام 2020. فضلت منهجية البحث نهجًا معقدًا من خلال تشغيل نماذج الاقتصاد القياسي باستخدام لوحة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS) وطريقة اللحظات المعممة (GMM). أظهرت الأدلة التجريبية أن المؤشرات المالية لنسبة السيولة الحالية ونسبة السيولة السريعة ونسبة الدين إلى حقوق الملكية أثرت بشكل كبير على أداء الشركة المقاسة بالعائد على الأصول ونسبة إجمالي هامش ونسبة هامش التشغيل والأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والإطفاء. كما يتم تناول الإستراتيجيات التي تهدف إلى تحسين أداء الأعمال على أساس رؤى السيولة والملاءة.

10. دراسة Sukmadilaga & Nasution(2019) بعنوان: The impact

of solvency, activity and the implementation of good

corporate governance in relation to profitability أثر الملاءة

والنشاط وتنفيذ الحوكمة الرشيدة للشركات فيما يتعلق بالربحية .

الهدف من هذا البحث هو اكتشاف تأثير الملاءة المالية والنشاط وتنفيذ حكومة الشركات الجيدة- الاهتمام بإمكانية رواج الشركات المملوكة للدولة غير المصرفية والتي كان الإكتتاب العام قبل عام 2012 ومسجلة فيها بورصة اندونيسيا عام 2012 حتى عام 2017. بلغ عدد عينة البحث 14 شركة -phe. نتج عن ظاهرة عدم الكفاءة التشغيلية للشركة فقدان العديد من الشركات المملوكة للدولة في ذلك فترة. في هذه الدراسة، تستخدم مؤشرات الربحية العائد على الأصول (ROA) في حين أن دين الدولة المملوكة للدولة أدخل التضخم الأسعار بشكل متزايد، وخاصة أولئك الذين يحصلون على تكاليف حكومية ويخشى أنهم سيتخلفون عن السداد. يرتبط هذا بالملاءة كما تم قياسها باستخدام نسبة الدين إلى حقوق الملكية (DER) بينما عدم كفاءة الشركات في استخدام وإدارة الأصول المملوكة لن يؤدي إلا إلى زيادة عبء الشركة في شكل الإستثمار الذي لا تجلب الأرباح. يرتبط هذا بالأنشطة التي تم قياسها باستخدام إجمالي دوران الأصول (TATO) الأخير هي حوكمة الشركات الجيدة (GCG) حيث تعتبر حوكمة الشركات غير مثالية حتى الآن من قبل الدولة المملوكة للدولة- تيربرايز. أما بالنسبة لحوكمة الشركات باستخدام مؤشرات لجنة المراجعة. بناءً على نتائج الدراسة، استنتج أن DER و TATO و GCG مع مؤشرات لجنة التدقيق لها تأثير كبير على العائد على الأصول في مؤسسة مملوكة للدولة مسجلة في IDX نفس النتيجة أيضًا مع الاختبار الجزئي (t) حيث يكون لـDER تأثير كبير على العائد على الأصول، TATO له تأثير كبير على العائد على الأصول، و GCG مع مؤشر لجنة التدقيق له تأثير كبير على العائد على الأصول.

4-3-2 ملخص الدراسات السابقة:

فيما يلي ملخص للدراسات السابقة التي تم الرجوع إليها حيث يتضمن الجدول أدناه اسم الباحث، والسنة، وعنوان الدراسة، وهدف الدراسة، وأهم نتائجها، ومجال الاستفادة منها.

الجدول (1): ملخص الدراسات السابقة

الباحث والسنة	عنوان الدراسة	هدف الدراسة	أهم نتائج الدراسة	إستفادة الباحثة من الدراسة السابقة
الجنابي وعبد، 2023	الملاءة المصرفية وتأثيرها في المخاطرة الائتمانية	تحليل وقياس تأثير الملاءة المصرفية في مخاطر السيولة للمصارف التجارية الخاصة	وجود تأثير ذو دلالة إحصائية معنوية لمؤشرات الملاءة المصرفية في مخاطر السيولة	أثراء الإطار النظري من خلال الإستفادة منها بصياغة وإعداد المادة النظري
عزام والصعيدى، 2022	تأثير تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على الملاءة المالية للبنوك المصرية	تحليل مدى تأثير تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على مؤشرات الملاءة المالية للبنوك المقيدة في البورصة المصرية	ارتفاع مؤشرات الملاءة المالية للبنوك المصرية مقارنة بالمعدلات المقررة في لجنة بازل	أثراء الإطار النظري من خلال الإستفادة منها بصياغة وإعداد المادة النظري
ذيب شارف، 2022	دور الملاءة المالية في دعم التفاوض المالي في المؤسسة الإقتصادية	التعريف بالملاءة المالية وتبيان علاقتها بالتفاوض المالي في المؤسسة الإقتصادية	تعتبر الملاءة الجيدة وسيلة فعالة وسلاح قوة الشركة التي تمثلها أمام الأطراف الخارجية	أثراء الإطار النظري من خلال الإستفادة منها بصياغة وإعداد المادة النظري
كراش، 2022	معايير الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي	عرض معايير الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي	وجود اختلافات كثيرة بين معايير الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي	أثراء الإطار النظري من خلال الإستفادة منها بصياغة وإعداد المادة النظري
اللاحق ومرابط، 2022	أثر معدل الإحتياطي القانوني على أداء البنوك التجارية	التعرف على مختلف المفاهيم المتعلقة بموضوع معرفة كيف تؤثر معدل الإلزامي على أداء البنوك	وجود علاقة عكسية بين معدل الإحتياط القانوني والرافعة المالية	أثراء الإطار النظري من خلال الإستفادة منها بصياغة وإعداد المادة النظري
عرفة، 2022	تأثير الإفصاح عن كفاية رأس المال والمخاطر المالية على توفير السيولة في ضوء الحوكمة وتنوع الدخل.	هدفت الدراسة تحليل أهمية بيئة معلومات القطاع المصرفي من خلال استكشاف تأثيرها على وظائف الوساطة المصرفية	عدم تأثير جودة نظام الحوكمة وتنوع الدخل على العلاقة بين الإفصاح عن كفاية رأس المال وتوفير السيولة	ثراء الإطار النظري من خلال الإستفادة منها بصياغة وإعداد المادة النظري
وهادين، 2021	دور كفاءة الإدارة المالية وأثرها على الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين	التعرف إلى دور كفاءة الإدارة المالية وأثرها على الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة متمثلة في شركات التأمين والبنوك	وجود أثر ذو دلالة إحصائية مرتفع بين عناصر كفاءة الإدارة المالية والملاءة المالية	أثراء الإطار النظري من خلال الإستفادة منها بصياغة وإعداد المادة النظري

السليحات والمهيرات، 2021	أثر الرفع المالي على ربحية البنوك التجارية الأردنية	التعرف على أثر الرفع المالي على ربحية البنوك التجارية الأردنية	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرفع المالي على الأصول ونسبة الديون إلى حقوق الملكية على ربحية البنوك التجارية	أثرأء الإطار النظري من خلال الإستفءة منها بصياغة وإعداد المءة النظري
الحراشة والدلايح، 2020	أثر المخاطر المالية على إستمرارية الأرباح المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان	معرفة أثر المخاطر المالية على استمرارية الأرباح المحاسبية في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان	عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر الملاءة المالية لدى البنوك في إستمرارية الأرباح المحاسبية	أثرأء الإطار النظري من خلال الإستفءة منها بصياغة وإعداد المءة النظري
تريعة، 2020	تقييم الملاءة المالية بإستخدام اختبار الضغط	تقديم نموذج لتقييم الملاءة المالية للبنوك بإستخدام اختبار الضغط	إن معدل الملاءة انخفض في جميع الصدمات المقترضة لكن يختلف التأثير حسب نوع الخطر	أثرأء الإطار النظري من خلال الإستفءة منها بصياغة وإعداد المءة النظري
Aldasoro, 2022	مخاطر الملاءة المصرفية وتفاعلات تكلفة التمويل	إستخدام مقياسا لتكلفة التمويل الجديد لتوثيق أن زيادة تكاليف التمويل تؤدي إلى مخاطر ملاءة أكبر	إن نسب المقاييس البديلة لمخاطر الملاءة المالية أقوى من المقاييس المستخدمة التقليدية لمتوسط تكاليف التمويل	أثرأء الإطار النظري من خلال الإستفءة منها بصياغة وإعداد المءة النظري
Bakoush, 2022	اختبار اجهاد احترازي كلي متكامل للسيولة المصرفية والملاءة المالية	اقتراح مقياس جديد للضائقة المالية النظامية التي تتضمن مخاطر خاصة في شبكة النظام المالي	يساعد إطار العمل على تحديد ومراقبة الترابطات المنهجية بين البنوك	أثرأء الإطار النظري من خلال الإستفءة منها بصياغة وإعداد المءة النظري
Cont, 2022	السيولة في خطر: اختبار الضغط المشترك للملاءة والسيولة	التركيز على نهج التقليدي لإختبار الضغط للمؤسسات المالية على كفاية رأس المال والملاءة المالية	تفاعل السيولة والملاءة المالية قد يؤدي إلى تضخيم خسائر حقوق الملكية بسبب تكاليف التمويل التي تنشأ من احتياجات السيولة	أثرأء الإطار النظري من خلال الإستفءة منها بصياغة وإعداد المءة النظري
Dent, 2021	الملاءة المالية وتفاعلات تكلفة التمويل بالجملة في بنوك المملكة المتحدة	دراسة التفاعل بين الملاءة المالية وتكاليف التمويل في البنوك	إن الصدمة السلبية لتصور المشاركين في السوق لقدرة البنوك على الملاءة المرتبطة بزيادة التكلفة الهامشية للبنوك لتمويل البيع بالجملة	أثرأء الإطار النظري من خلال الإستفءة منها بصياغة وإعداد المءة النظري

Chen, 2021	مخاطر عدوى الملاء المالية في شبكة البنوك التجارية في الصين	تحديد مقدار فقدان العدوى الجهازى من خلال إختبار الإجهاد	إن العدوى النظامية لهذه الشبكة تعتمد بشكل كبير على معدل الإسترداد الخارجى المتصور خاصة عندما تكون الصدمة الخارجية قوية	إثراء الإطار النظري من خلال الإستفادة منها بصياغة وإعداد المادة النظري
Shabaneh, 2021	السيول والرافعة المالية والملاء المالية: ما الذي يؤثر على ربحية المؤسسات الصناعية أكثر من غيره	إظهار التأثير النسبي للسيولة والرافعة المالية والحلول والتأكد من أي منها له أكبر تأثير على الربحية	إن الشركات يجب أن تقلل من الإعتماد على الديون لتمويل لتحقيق أعلى عوائد ممكنة	إثراء الإطار النظري من خلال الإستفادة منها بصياغة وإعداد المادة النظري
Mahardika&isa, 2021	تأثير الملاء والسيولة على ربحية الشركات العقارية المدرجة في مؤشر الأسهم الشرعي	تحليل أثر الملاء والسيولة على ربحية الشركات العقارية المدرجة في اندونيسيا مؤشر الأسهم الاسلامية	ان dar له تأثير سلبي على العائد على الأصول، مما يفسر أن الديون ستتقل كاهل الشركة وتخفض الربحية	أثراء الإطار النظري من خلال الإستفادة منها بصياغة وإعداد المادة النظري
Mirza, 2020	تأثير Covid-19 على ملاء الشركات وإستجابات السياسة المحتملة في الإتحاد الاوروبي	تحقق من تأثير على ملف كوفيد-2019 الملاء المالية للشركات في دول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي	تدهور الملاء المالية لجميع القطاعات، ويجب تأجيل الضرائب في حالة الصدمات التجارية ويجب أن يكون هناك دعم مختلط من خلال الديون وحقوق الملكية لتجنب الانهيار	إثراء الإطار النظري من خلال الإستفادة منها بصياغة وإعداد المادة النظري
Batrancea, 2020	تأثير السيولة والملاء على الأداء في صناعة الرعاية الصحية	تحليل مدى تأثير السيولة المالية والملاء المالية على اداء شركات الرعاية الصحية	إن المؤشرات المالية لنسبة السيولة الحالية ونسبة السيولة السريعة ونسبة الدين إلى حقوق الملكية أثرت بشكل كبير على أداء الشركة المقاسة بالعائد على الأصول ونسبة إجمالي هامش ونسبة هامش التشغيل والأرباح قبل الفوائد والضرائب والإستهلاك والإطفاء	أثراء الإطار النظري من خلال الإستفادة منها بصياغة وإعداد المادة النظري
Sukmadadilaga&Nasution, 2019	أثر الملاء والنشاط والتنفيذ الحوكمة الرشيدة للشركات فيما يتعلق بالربحية	اكتشاف تأثير الملاء المالية والنشاط وتنفيذ حوكمة الشركات الجيدة	إن مؤشرات لجنة التدقيق لها تأثير كبير على العائد على	ثراء الإطار النظري من خلال الإستفادة منها

بصياغة وإعداد المادة النظري	الأصول في مؤسسة المملوكة للدولة	والإهتمام بإمكانية رواج الشركات المملوكة للدولة غير المصرفية		
--------------------------------	------------------------------------	--	--	--

2-2-5 مجالات الاستفادة من الدراسات السابقة:

إستفادت هذه الدراسة من الدراسات السابقة من خلال عدة جوانب وهي:

1. تعميق وترسيخ درجة الفهم لموضوع الدراسة الحالية، من خلال إعداد إطار نظري يتعلق بمتغيرات الدراسة، المتغير المستقل (الملاءة المالية) والمتغير التابع (إستمرارية الأرباح).
2. للتحديد والبلورة للمتغيرات الخاضعة للبحث في هذه الدراسة بالشكل الواضح، سواء كان على مستوى المتغيرات الرئيسية أو على مستوى المتغيرات المتفرعة منها.
3. طريقة العرض والتصميم لمنهجية الدراسة ولتحديد الأساليب الإحصائية المستخدمة.
4. طريقة العرض لمشكلة الدراسة.
5. للإستفادة من المصادر والمراجع التي استقى الباحثين المعلومات منها. وكذلك الإستفادة من طرق عرض وتحليل التي تم إستخدامها في الدراسات السابقة.
6. معرفة أهم النتائج التي وصلت إليها الدراسات السابقة بمقارنتها مع نتائج الدراسة الحالية.

2-2-6 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة التي تم الإطلاع عليها، كونها ستخصص بقياس أثر الملاءة المالية على إستمرارية هذه الأرباح في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، التي ستساعد على توفير مؤشرات ودلالات على مدى فاعلية التقارير السنوية المنشودة

وتعبيرها عن حقيقة أدائها. وحسب علم الباحثة من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة، تبين أن أغلب الدراسات قامت بقياس الإستمرارية بإستخدام نماذج الفشل المالي، ولم يتم إعتداد على أي مؤشرات أخرى، والشق الآخر من الدراسات السابقة قامت بإستخدام مقاييس مختلفة للملاءة المالية. كما تميزت هذه الدراسة بالبيئة التي تم البحث بها، علماً بأنه لم يتم قياس هذه المتغيرات على البيئة الأردنية بشكل عام بل على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان بشكل خاص، وبالفتره الزمنية التي نعطيها من عام (2018-2022).

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

1-3 تمهيد

2-3 منهجية الدراسة

3-3 مجتمع وعينة الدراسة

4-3 مصادر جمع البيانات والمعلومات

5-3 الأساليب الإحصائية المستخدمة

1-3 تمهيد

سيتم في هذا الفصل عرض منهجية الدراسة وعرض مجتمع وعينة الدراسة كما سيتم عرض مصادر البيانات والمعلومات كما سيتم عرض الأساليب الإحصائية المستخدمة في هذه الدراسة.

2-3 منهجية الدراسة

تحقيقاً لأهداف البحوث السابقة ووصولاً لأفضل الأساليب والطرق للكشف عن أثر الملاءة المالية على إستمرارية الأرباح في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بوصة عمان. اتبعت هذه الدراسة في مناهجها ما يلي :

1. **المنهج الإستقرائي:** وذلك بهدف الإطلاع ودراسة بعض الكتب، الدراسات السابقة التي تتضمن موضوع البحث ولها علاقة مباشرة بها للإستفادة من تجارب باحثيها والإطلاع على أهم النتائج والتوصيات وذلك لملائمة مع أغراض البحث من خلال النظر إلى الأدلة النظرية.
 2. **المنهج الوصفي التحليلي:** تهدف الباحثة من إستخدام هذا المنهج إلى تفسير وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية قيد البحث لإختبار الفرضيات والتحقق من نتائج الإختبار.
 3. **المنهج الإحصائي التحليلي:** وتم إستخدامه لمعالجة وتحليل بيانات الدراسة وتفسيرها ووصولاً للإستنتاجات تسهم في تطوير الواقع وتحسينه وتم إجراء الإختبارات الإحصائية بإستخدام التحليل الإحصائي panal
- وقد قامت الباحثة في هذه الدراسة بإستخدام إستراتيجية المعاينة (المسح) حيث أستخدمت الإستراتيجية لمعرفة المتغيرات التي تربط بين السبب والآخر.

3-3 مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع وعينة الدراسة من جميع البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان وعددها 13 وتم إستثناء احد البنوك لعدم توافر البيانات الخاصة بالدراسة.

4-3: مصادر جمع البيانات:

تم جمع وتحليل بيانات الدراسة سواء كانت النظرية أو العملية بالإعتماد على نوعين من المصادر هما:

المصادر الأولية: تم جمع البيانات الأولية من خلال أداة قياس الدراسة الرئيسية للحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة لإختبار أسئلة وفرضيات الدراسة .

المصادر الثانوية: وتتمثل المصادر الثانوية بكل من:

- الكتب والمصادر والمواد العلمية المكتوبة والمنشورة في الدوريات والمجلات العلمية المتوفرة في المكتبات المتعلقة بالدراسة.
- رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه التي تبحث في صلب الدراسة.
- إستخدام قواعد البيانات المتاحة على الشبكة العنكبوتية لمواكبة التطور والدراسات الحديثة ذات الصلة بالدراسة.

5-3 الأساليب الإحصائية المستخدمة

ليتم تحليل بيانات الدراسة فقد تم إستخدام أدوات التحليل الإحصائية الملائمة، من خلال الإستعانة بالبرنامج الإحصائي (E-Views)، وتم من خلالها إستخدام الإختبارات الإحصائية التالية:

1. الإحصاءات الوصفية متمثلة بالوسط الحسابي والانحراف المعياري، والنسب المئوية، والتكرارات، والأهمية النسبية.
2. اختبار التوزيع الطبيعي (Normal Distribution)، بإستخدام اختبار (Jarque-Bera) لتحديد مشكلة التوزيع الطبيعي للبيانات.
3. اختبار معنوية معاملات الارتباط بإستخدام (Person Correlation Test) لإختبار معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة والضابطة.
4. معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor (VIF عند أبعاد المتغير المستقل للتأكد من عدم وجود ارتباط خطي متعدد بين جميع المتغيرات المستقلة.
5. تحليل الإنحدار المتعدد (Multiple linear regression)، وذلك لقياس أثر المتغيرات المستقلة والضابطة مجتمعة على المتغير التابع.

الفصل الرابع

التحليل الإحصائي وإختبار الفرضيات

1-4 التمهيد

2-4 الإحصاء الوصفي.

1-2-4 الإحصاء الوصفي للمتغيرات المستقلة: "الملاءة المالية"

2-2-4 الإحصاء الوصفي للمتغيرات التابعة: "إستمراية الأرباح"

3-2-4 إختبار الارتباط الخطي المتعدد

3-4 إختبار الفرضيات.

1-3-4 إختبار الفرضية الرئيسية الأولى.

2-3-4 إختبار الفرضية الفرعية الأولى.

3-3-4 إختبار الفرضية الفرعية الثانية

1-4 التمهيد

في هذا الفصل سيتم عرض نتائج إختبار الفرضيات بعد إجراء التحليلات الإحصائية التي تتناسب وطبيعة البيانات حيث ستقوم الباحثة في هذا الفصل بإستعراض وصف إحصائي للمتغير التابع إستمرارية الأرباح وتتضمن (العائد على الأصول و نسبة نمو الأرباح) إضافة إلى تقديم وصف إحصائي للمتغيرات المستقلة للملاءة المالية وتتضمن (كفاية رأس المال، ونسبة السيولة القانونية، ونسبة الرافعة المالية، نسبة الإحتياطي القانوني) وبشكل تفصيلي بعد ذلك سيتم عرض إختبار الفرضيات بإستخدام إختبار الإنحدار البسيط والإنحدار المتعدد وفي نهاية هذا الفصل سيتم بيان ملخص لأهم النتائج الإحصائية.

2-4 الإحصاء الوصفي:

تضمن مجتمع الدراسة (13) من البنوك التجارية مدرجة في بورصة عمان وذلك خلال الاعوام (2018-2022)، وبعد إستبعاد البنوك التي لم تتوفر لديها البيانات الكافية أصبحت عينة الدراسة من (12) بنك وبعدد مشاهدات (60) مشاهدة. وفيما يلي أهم نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة:

عينة الدراسة:

تتكون عينة الدراسة من البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان وعددها (12) بنك موضحة الوسط الحسابي لسنوات الدراسة بالجدول التالي:

جدول (2)
المتوسطات الحسابية للبنوك التجارية لسنوات الدراسة (2018-2022)

#	اسم البنك	كفاية رأس المال	نسبة السيولة القانونية	نسبة الرافعة المالية	نسبة الإحتياط القانوني	العائد على الأصول	نسبة نمو الأرباح
	Bank	Capital Adequacy	Legal Liquidity Ratio	Leverage Ratio	Legal Reserve Ratio	ROA	Profit Growth Rate

-1.083	1.026	0.223	5.054	1.263	0.142	البنك العربي	1
-0.150	0.588	0.108	7.088	1.270	0.110	البنك الأهلي الأردني	2
-0.099	0.853	0.139	6.786	1.271	0.114	بنك القاهرة عمان	3
-0.188	0.799	0.162	5.167	1.255	0.140	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	4
0.431	0.652	0.165	4.423	1.263	0.157	البنك الأردني الكويتي	5
-0.060	0.742	0.120	7.904	1.219	0.101	بنك الإستثمار العربي الأردني	6
-2.548	0.422	0.084	7.597	1.196	0.105	البنك التجاري الأردني	7
-0.303	1.214	0.130	4.775	1.401	0.148	البنك الإستثماري	8
-1.026	0.479	0.065	5.474	1.304	0.134	بنك المؤسسة العربية المصرفية/الأردن	9
-0.066	0.756	0.149	8.405	1.166	0.098	بنك الإتحاد	10
-0.323	1.337	0.157	6.302	1.317	0.129	بنك المال الأردني	11
0.020	1.421	0.210	3.909	1.261	0.170	بنك الأردن	12
-0.4164	0.8673	10.138	6.0740	1.2652	0.1295	إجمالي الوسط الحسابي للبنوك لخمس سنوات	

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

فيما يلي عرض المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة

(2022-2018)، حيث كانت النتائج كما يلي:

جدول (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة

	CAPITAL ADEQUACY كفاية رأس المال	Legal Liquidity Ratio نسبة السيولة القانونية	leverage الرافعة المالية	Legal reserve ratio نسبة الإحتياطي القانوني	ROA العائد على الأصول	profit growth rate نسبة نمو الأرباح
Mean المتوسط الحسابي	0.129	1.265	6.073	0.143	0.857	-0.450
Median الوسيط	0.132	1.272	5.597	0.145	0.829	-0.020
Maximum أعلى قيمة	0.188	1.431	9.947	0.32	1.697	2.708

Minimum أقل قيمة	0.084	1.132	3.319	0.059	-0.161	-12.641
Std. Dev. الانحراف المعياري	0.026	0.068	1.646	0.053	0.467	2.101
Skewness التفرطح	0.189	0.225	0.411	0.668	-0.101	-4.078
Kurtosis الإلتواء	2.068	2.965	2.235	3.826	2.121	22.082
Jarque- Bera	2.528	0.509	3.153	6.168	2.036	1076.592
Probability	0.283	0.775	0.207	0.046	0.361	0.000

المصدر: تطبيق المتغيرات على برنامج EViews 12

يعرض الجدول رقم (3) نتائج الإختبارات الإحصائية لمتغيرات الدراسة المستقلة والمتمثلة بـ متغير مستقل رئيسي وهو الملاءة المالية ويتفرع منه المتغيرات المستقلة وهم (كفاية رأس المال، نسبة السيولة القانونية، نسبة الرافعة المالية، نسبة الإحتياطي القانوني)، المتغير التابع إستمرارية الأرباح ويتفرع منه المتغيرات التابعة وهما (العائد على الأصول، نسبة نمو الأرباح) حيث لوحظ ما يلي:

1-2-4 الإحصاء الوصفي للمتغيرات المستقلة: (الملاءة المالية)

في هذا الجزء سيتم عرض الإحصاء الوصفي المتعلق بالمتغيرات المستقلة المتمثلة (كفاية رأس المال، نسبة السيولة القانونية، نسبة الرافعة المالية، نسبة الإحتياطي القانوني) خلال الأعوام (2018-2022).

أولاً: الإحصاء الوصفي للمتغير المستقل " كفاية رأس المال "

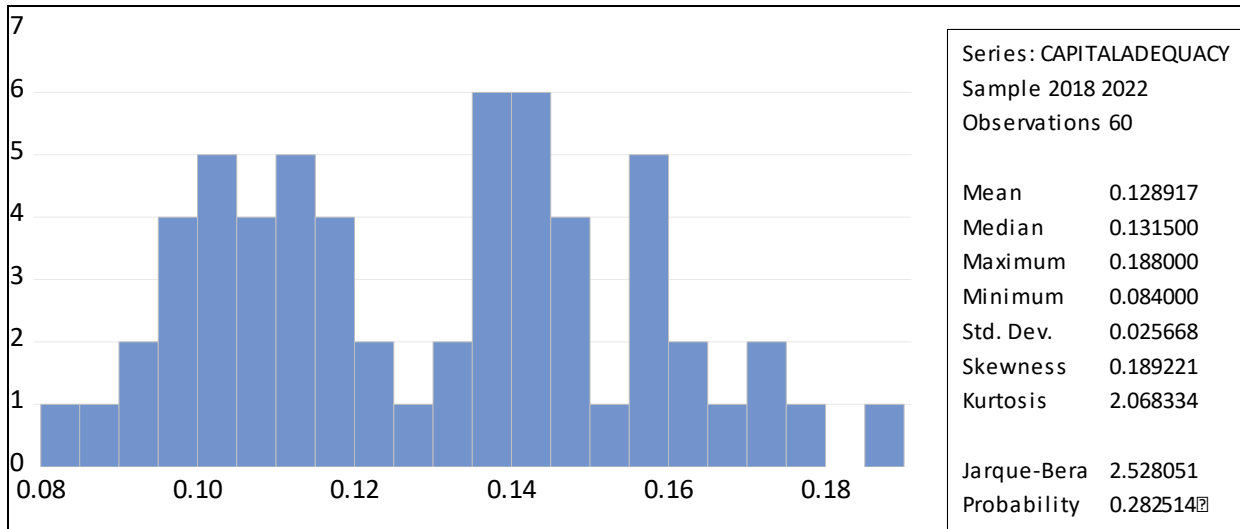
– بلغ المتوسط الحسابي كفاية رأس المال في البنوك التجارية الأردنية للفترة (2018-2022) بلغ (0.129) وانحراف معياري (0.026)، وأعلى قيمة بلغت (0.188)، و أقل قيمة

(0.084)، فيما بلغت قيمة الإلتواء (2.068) مما يدل أن منحنى التوزيع التكراري ملتوي

بإتجاه اليمين وبمعامل تفرطح (0.189). وكما هو موضح في الشكل التالي:

شكل (2)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير كفاية رأس المال

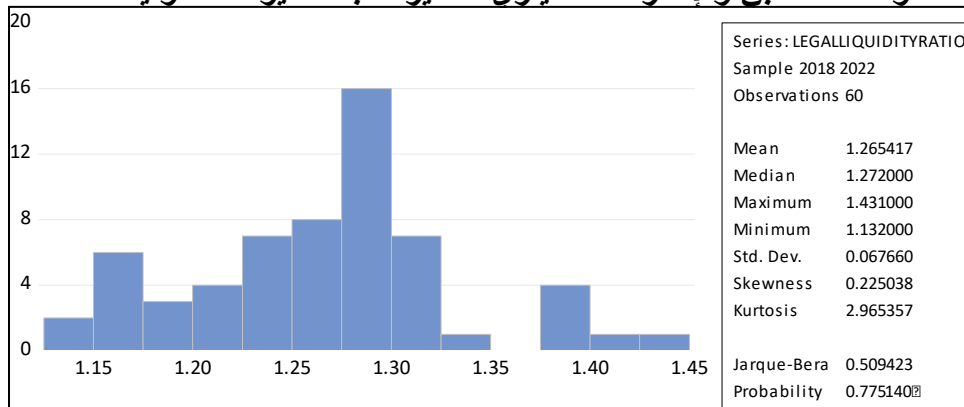


ثانياً: الإحصاء الوصفي للمتغير المستقل "نسبة السيولة القانونية"

- بلغ المتوسط الحسابي لنسبة السيولة القانونية في البنوك التجارية الأردنية للفترة (2018-2022) بلغ (1.265) وإنحراف معياري (0.068)، وأعلى قيمة بلغت (1.431)، و أقل قيمة (1.132)، فيما بلغت قيمة الإلتواء (2.965) مما يدل أن منحنى التوزيع التكراري ملتوي بإتجاه اليمين وبمعامل تفرطح (0.225). وكما هو موضح في الشكل التالي:

شكل (3)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير نسبة السيولة القانونية

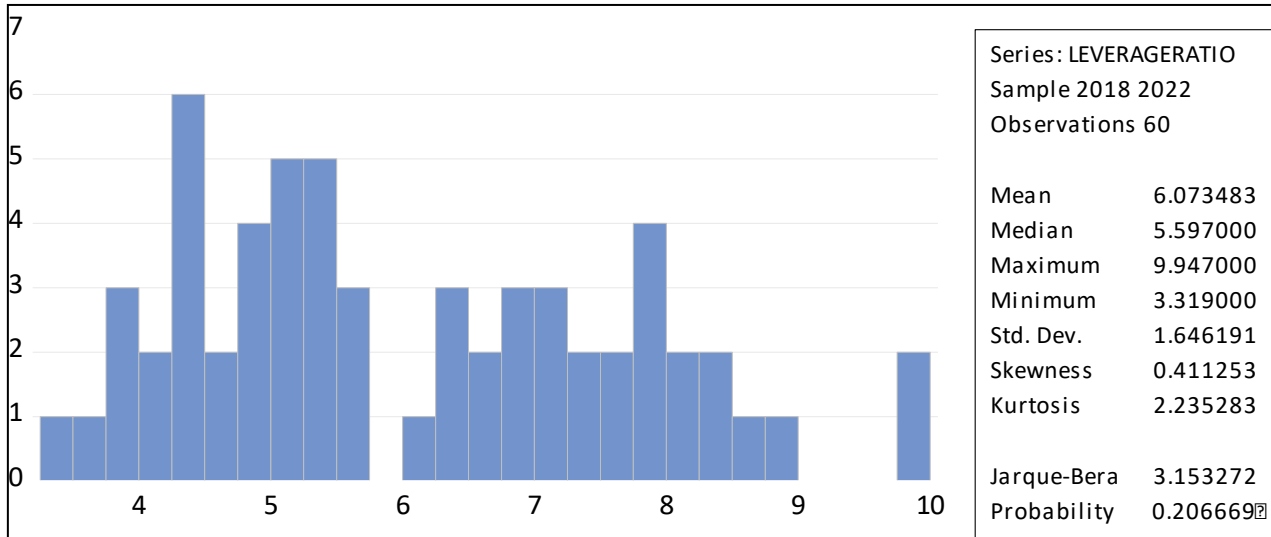


ثالثاً: الإحصاء الوصفي للمتغير المستقل "نسبة الرافعة المالية"

- بلغ المتوسط الحسابي لنسبة الرافعة المالية في البنوك التجارية الأردنية للفترة (2018-2022) بلغ (6.073) وإنحراف معياري (1.646)، وأعلى قيمة بلغت (9.947)، و أقل قيمة (3.319)، فيما بلغت قيمة الإلتواء (2.235) مما يدل أن منحنى التوزيع التكراري ملتوي باتجاه اليمين وبمعامل تفرطح (0.411). وكما هو موضح في الشكل التالي:

شكل (4)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير نسبة الرافعة المالية

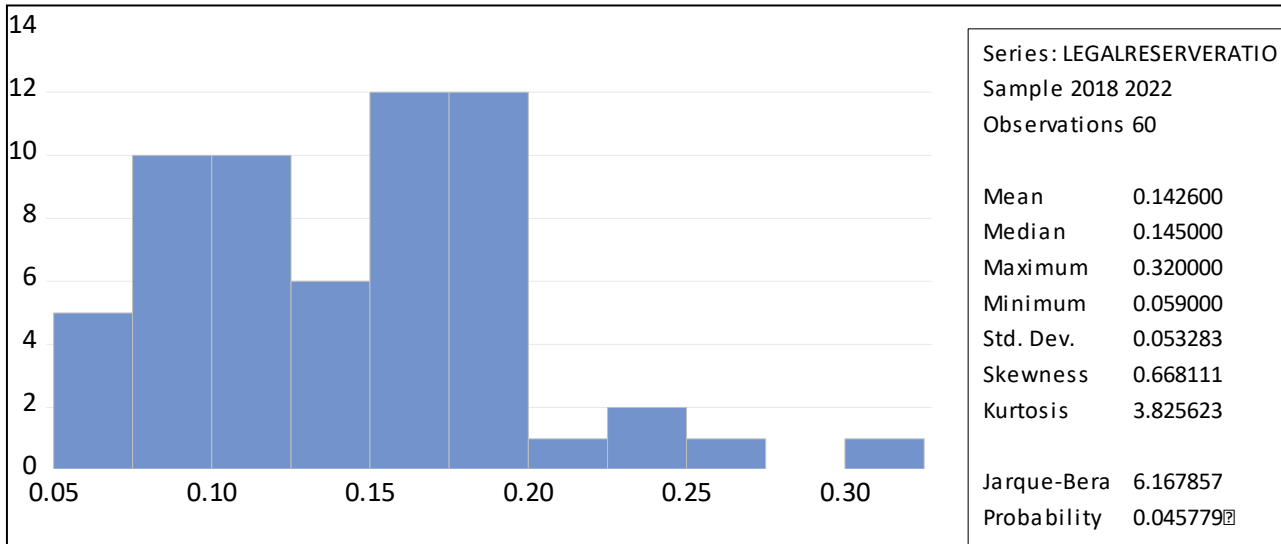


رابعاً: الإحصاء الوصفي للمتغير المستقل "نسبة الإحتياطي القانوني"

- بلغ المتوسط الحسابي لنسبة الإحتياطي القانوني في البنوك التجارية الأردنية للفترة (2018-2022) بلغ (0.143) وإنحراف معياري (0.053)، وأعلى قيمة بلغت (0.320)، و أقل قيمة (0.059)، فيما بلغت قيمة الإلتواء (3.826) مما يدل أن منحنى التوزيع التكراري ملتوي باتجاه اليمين وبمعامل تفرطح (0.668). وكما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (5)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير نسبة الإحتياطي القانوني

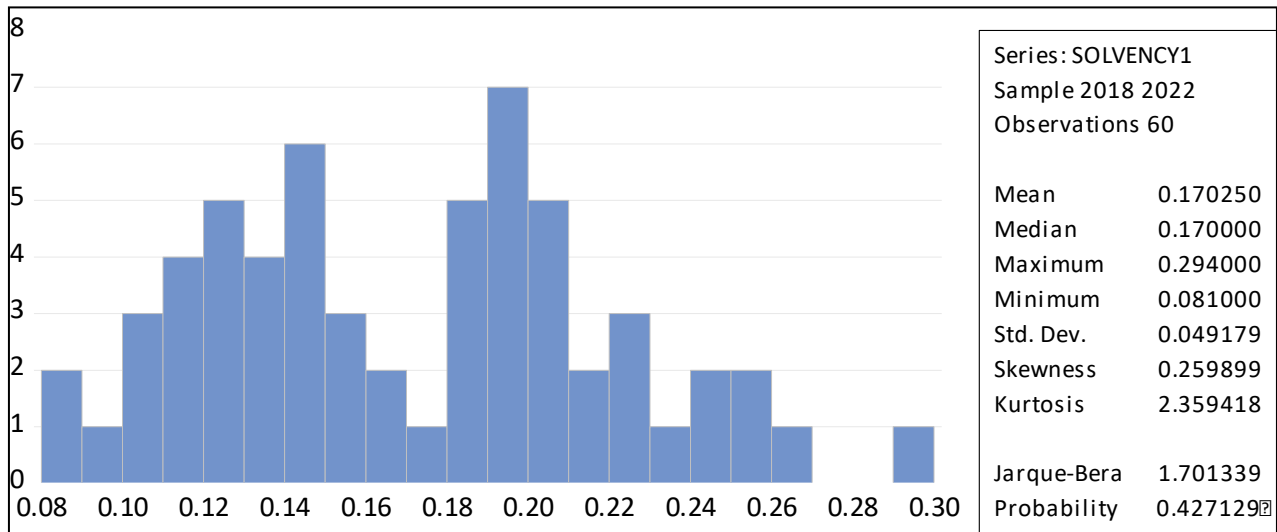


"الملاءة المالية" المستقلة للمتغيرات الوصفية الإحصاء

- بلغ المتوسط الحسابي لمتغير الملاءة المالية في البنوك التجارية الأردنية للفترة (2018-2022) بلغ (0.170) وإنحراف معياري (0.049)، وأعلى قيمة بلغت (0.294)، و أقل قيمة (0.081)، فيما بلغت قيمة الإلتواء (2.359) مما يدل أن منحني التوزيع التكراري ملتوي باتجاه اليمين وبمعامل تفرطح (0.260). وكما هو موضح في الشكل التالي:

شكل (6)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير الملاءة المالية



2-2-4 الإحصاء الوصفي للمتغيرات التابعة: "إستمراية الأرباح"

في هذا الجزء سيتم عرض الإحصاء الوصفي المتعلق بالمتغيرات التابعة المتمثلة (العائد على

الأصول، نسبة نمو الأرباح) خلال الاعوام 2018-2022.

أولاً: الإحصاء الوصفي للمتغير التابع "العائد على الأصول"

بلغ المتوسط الحسابي لمتغير العائد على الأصول في البنوك التجارية الأردنية للفترة (2018-

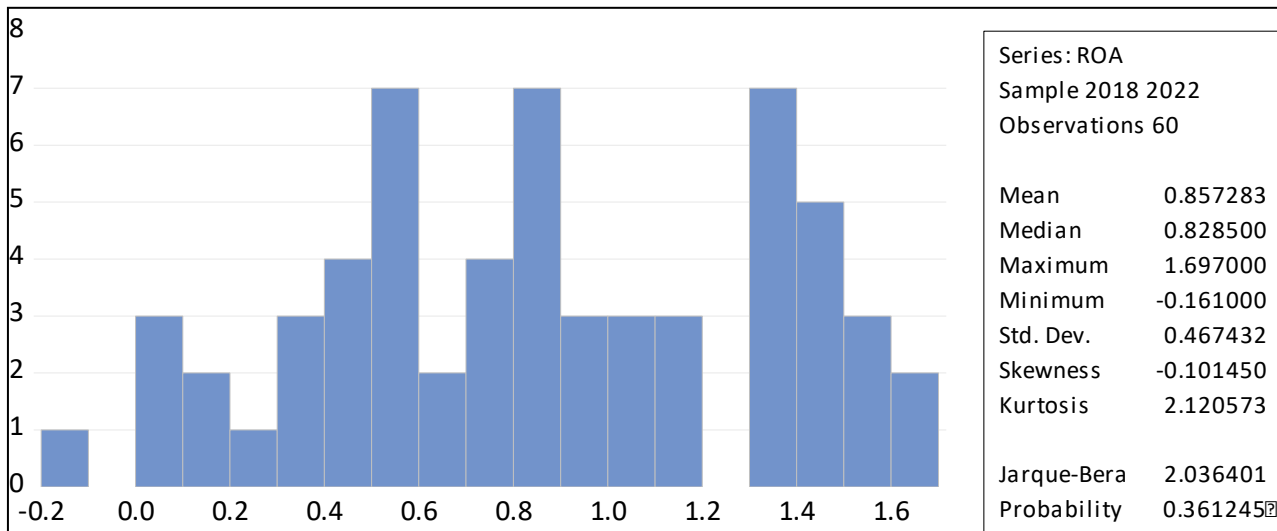
2022) بلغ (0.857) وإنحراف معياري (0.467)، وأعلى قيمة بلغت (1.697)، و أقل قيمة

(-0.161)، فيما بلغت قيمة الإلتواء (2.121) مما يدل أن منحني التوزيع التكراري ملتوي بإتجاه

اليمين وبمعامل تفرطح (-0.101). وكما هو موضح في الشكل التالي:

شكل (7)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير العائد على الأصول

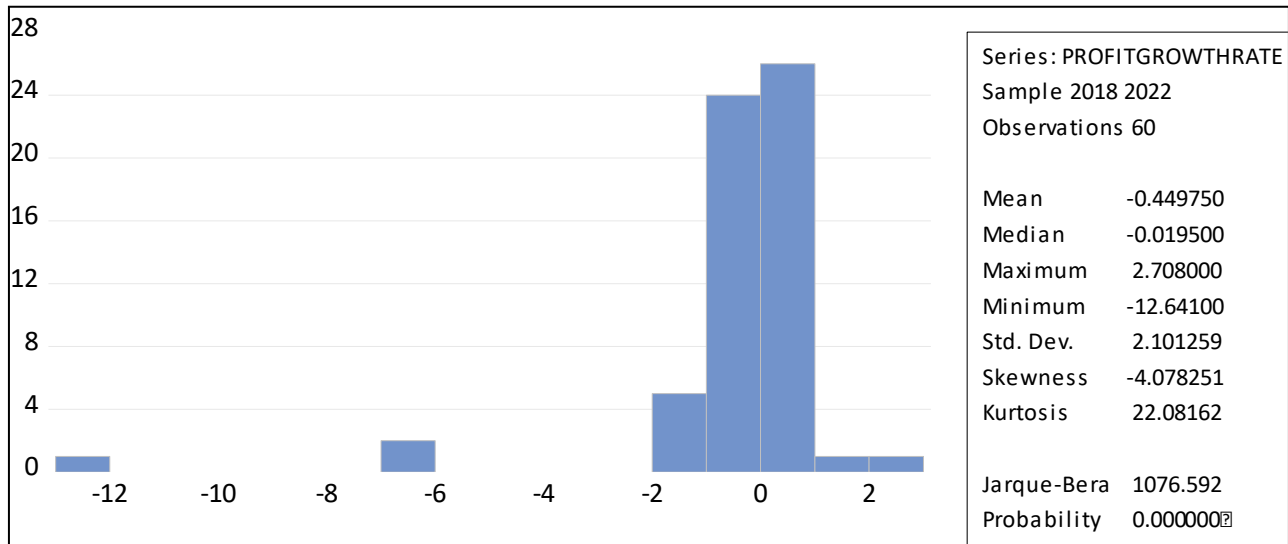


ثانياً: الإحصاء الوصفي للمتغير التابع "نسبة نمو الأرباح"

- بلغ المتوسط الحسابي لمتغير نسبة نمو الأرباح في البنوك التجارية الأردنية للفترة (2018-2022) بلغ (-0.450) وإنحراف معياري (2.101)، وأعلى قيمة بلغت (2.708)، و أقل قيمة (12.641)، فيما بلغت قيمة الإلتواء (22.082) مما يدل أن منحنى التوزيع التكراري ملتوي باتجاه اليمين وبمعامل تفرطح (-4.078). وكما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل (8)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمتغير نسبة نمو الأرباح



3-2-4 اختبار الارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity: حيث تشير هذه الظاهرة

إلى وجود ارتباط خطي شبه تام بين متغيرين أو أكثر، بحيث يعمل على تضخيم قيمة معامل التحديد R^2 ويجعله أكبر من قيمته الفعلية، ولهذا تم احتساب معامل ارتباط بيرسون، وقيمة معامل تضخم التباين عند كل متغير حسب الفرضية التي يتم اختبارها،

وقد كانت النتائج كما يلي:

جدول (4) مصفوفة الارتباط للمتغيرات المستقلة

الرقم	المتغير	1	2	3	4
1	كفاية رأس المال	1.00			
2	نسبة السيولة القانونية	0.470**	1.00		
3	نسبة الرافعه الماليه	-0.980**	-0.506**	1.00	
4	نسبة الإحتياطي القانوني	0.426	-0.008	-0.350	1.00

يبين الجدول أعلاه رقم (4) أن أعلى ارتباط بين المتغيرات المستقلة هو (0.350) بين المتغيرين (نسبة السيولة القانونية) و(كفاية رأس المال)، وأن جميع قيم معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة الأخرى كان أقل من (0.80)، مما يدل ويؤكد على عدم وجود ظاهرة الارتباط الخطي المتعدد بين متغيرات الدراسة، وأن قيم معامل الارتباط التي تزيد عن (0.80) تعتبر مؤشراً على أن العينة تعاني من مشكلة الارتباط الخطي العالي المتعدد لبقية المتغيرات .

ولنتحقق من مدى اقتراب البيانات من توزيعها الطبيعي "Distribution Normal" فقد تم استخدام اختبار "Jarque-Bera" من خلال حزمة البرنامج الإحصائي الإقتصادي "E-Views" حيث تكون قاعدة القرار لقبول الفرضية العدمية بأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت القيمة الإحتمالية للإختبار أكبر من 0.05.

وبين الجدول رقم (3) أن جميع متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي حيث جاءت القيمة الإحتمالية (-42.458 - 2059.221) أكبر من 0.05، وبذلك يكون ليس هناك مشكلة التوزيع الطبيعي.

ولتأكيد النتيجة السابقة فقد تم إحتساب معامل تضخم التباين لكل من المتغيرات المستقلة للتأكد

من عدم وجود ارتباط خطي متعدد، وكانت النتائج كما يلي:

الجدول (5): نتائج اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة

المتغير	VIF معامل تضخم التباين	Tolerance التباين المسموح
كفاية رأس المال	3.649	0.032
نسبة السيولة القانونية	1.434	0.698
نسبة الرافعه الماليه	3.440	0.033
نسبة الإحتياطي القانوني	1.466	0.682

يبين الجدول (5) أن قيم معامل تضخم التباين كانت جميعها أكبر من العدد 1 و أقل من العدد 10، كما كانت قيمة التباين المسموح (Tolerance) محصورة بين العدد (0.1) والعدد (1)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين متغيرات الدراسة.

وتتمثل معادلتى النموذج ونتائجه المقدرة لمعدل العائد على الأصول على النحو التالي:

Estimation Equation:

=====

$$ROA = C(1) + C(2)*LEGAL LIQUIDITY RATIO + C(3)*LEGAL RESERVE RATIO + C(4)*LEVERAGE RATIO + C(5)*CAPITAL ADEQUACY$$

Substituted Coefficients:

=====

$$ROA = -5.45293384987 + 1.80308932356*LEGAL LIQUIDITY RATIO + 1.89740062527*LEGAL RESERVE RATIO + 0.241093963619*LEVERAGE RATIO + 17.792178948*CAPITAL ADEQUACY$$

بينما تتمثل معادلتى النموذج ونتائجه المقدرة لنسبة نمو الأرباح على النحو التالي:

Estimation Equation:

=====

$$PROFIT GROWTH RATE = C(1) + C(2)*CAPITAL ADEQUACY + C(3)*LEGAL LIQUIDITY RATIO + C(4)*LEGAL RESERVE RATIO + C(5)*LEVERAGE RATIO$$

Substituted Coefficients:

=====

$$PROFIT GROWTH RATE = -2.59028953905 + 24.8080853141*CAPITAL ADEQUACY - 1.88730925893*LEGAL LIQUIDITY RATIO +$$

3-4 اختبار فرضيات الدراسة:

ويتناول هذا الجزء اختبار أثر الملاءة المالية على إستمرارية الأرباح في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وقد تناول نموذج الدراسة أثر المتغيرات المستقلة للملاءة المالية بأبعادها (كفاية رأس المال، نسبة السيولة القانونية، نسبة الرافعة المالية، نسبة الإحتياطي القانوني)، والمتغيرات التابعة للدراسة إستمرارية الأرباح بأبعادها (العائد على الأصول، نسبة نمو الأرباح). وقد تم اختبار نموذج الإنحدار الخطي المتعدد وكانت النتائج على النحو التالي:

1-3-4 الفرضية الرئيسية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملاءة المالية بأبعادها (كفاية رأس المال، نسبة السيولة القانونية، نسبة الرافعة المالية، نسبة الإحتياطي القانوني) على إستمرارية الأرباح بأبعادها (العائد على الأصول، نسبة نمو الأرباح) للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان وتنبثق من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

2-3-4 الفرضية الفرعية الأولى: HO1

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملاءة المالية بأبعادها (كفاية رأس المال، نسبة السيولة القانونية، نسبة الرافعة المالية، نسبة الإحتياطي القانوني) على العائد على الأصول.

الجدول (6)

نتائج اختبار أثر الملاءة المالية على العائد على الأصول

Dependent Variable: ROA
Method: Panel Least Squares

Date: 08/02/23 Time: 07:42

Sample: 2018 2022

Periods included: 5

Cross-sections included: 12

Total panel (balanced) observations: 60

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0764	-1.805756	3.019751	-5.452934	C
0.0709	1.841669	0.979052	1.803089	LEGAL LIQUIDITY RATIO
0.1369	1.509521	1.256956	1.897401	LEGAL RESERVE RATIO
0.1989	1.300245	0.185422	0.241094	LEVERAGE RATIO
0.1480	1.467330	12.12554	17.79218	CAPITAL ADEQUACY
0.229529	R-squared		0.406862	Root MSE
0.173494	Adjusted R-squared		0.857283	Mean dependent var
0.424954	S.E. of regression		0.467432	S.D. dependent var
9.932214	Sum squared resid		1.205983	Akaike info criterion
-31.17948	Log likelihood		1.380511	Schwarz criterion
4.096219	F-statistic		1.274250	Hannan-Quinn criter.
0.005621	Prob(F-statistic)		1.479411	Durbin-Watson stat

المصدر: مخرجات نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج (E-Views 12)

بينت نتائج الجدول (6) أن قيمة (R-Squares) بلغت (0.230) وأن نسبة تفسير المتغيرات المستقلة فسرت ما نسبته (23%) من المتغير التابع، وأن قيمة (f) عندها بلغت (4.096) وهي دالة إحصائياً.

كما تشير نتائج الجدول (6) أن قيمة (Coefficient) لنسبة السيولة القانونية (1.803) وأن العلاقة مع العائد على الأصول هي إيجابية مما يعني أن الارتفاع في نسبة السيولة القانونية تؤدي إلى ارتفاع في العائد على الأصول، في حين بلغت قيمة t (1.842) وبدلالة إحصائية (0.0709)، مما يشير إلى عدم وجود أثر معنوي بين نسبة السيولة القانونية وبين معدل العائد على

الأصول، بينما قيمة (Coefficient) لنسبة الإحتياطي القانوني (1.897) أن العلاقة مع العائد على الأصول وهي إيجابية مما يعني أن الإرتفاع في نسبة الإحتياطي القانوني تؤدي إلى إرتفاع في العائد على الأصول، في حين بلغت قيمة t (1.510) وبدلالة إحصائية (0.1369)، مما يشير إلى عدم وجود أثر معنوي بين نسبة الإحتياطي القانوني وبين معدل العائد على الأصول، أما قيمة (Coefficient) لنسبة الرافعة المالية (0.241) أن العلاقة مع العائد على الأصول وهي إيجابية مما يعني أن الإرتفاع في نسبة الرافعة المالية تؤدي إلى إرتفاع في العائد على الأصول، في حين بلغت قيمة t (1.300) وبدلالة إحصائية (0.1989)، مما يشير إلى عدم وجود أثر معنوي بين نسبة الرافعة القانونية وبين معدل العائد على الأصول، وأن قيمة (Coefficient) لكفاية رأس المال (17.792) أن العلاقة مع العائد على الأصول وهي إيجابية مما يعني أن الإرتفاع في كفاية رأس المال تؤدي إلى إرتفاع في العائد على الأصول، في حين بلغت قيمة t (1.467) وبدلالة إحصائية (0.148)، مما يشير إلى عدم وجود أثر معنوي بين كفاية رأس المال وبين معدل العائد على الأصول.

وبناء على ما سبق فإننا نرفض الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الأولى ونقبل الفرضية البديلة التي تقول " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملاءة المالية بأبعادها (كفاية رأس المال، نسبة السيولة القانونية، نسبة الرافعة المالية، نسبة الإحتياطي القانوني) على العائد على الأصول". وتري الباحثة أن هناك أثر معنوي للملاءة المالية وبين إستمرارية الأرباح مقاساً بمعدل العائد على الأصول، وقد يفسر ذلك أن إدارات البنوك التجارية الأردنية تحافظ على ملاءتها المالية المناسبة بحيث تضمن قدرة البنوك على القدرة أو الكفاءة أو الجدارة في مواجهة الإلتزامات المتوقعة بحيث تضمن تحقيق عائد على الأصول المستثمرة بشكل مناسب.

3-3-4 الفرضية الفرعية الثانية HO2:

لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للملاءة المالية بأبعادها (كفاية رأس المال، نسبة السيولة القانونية، نسبة الرافعة المالية، نسبة الإحتياطي القانوني) على نسبة نمو الأرباح.

الجدول (7)

نتائج اختبار الملاءة المالية على نسبة نمو الأرباح

Dependent Variable: PROFIT GROWTH RATE

Method: Panel Least Squares

Date: 08/02/23 Time: 09:11

Sample: 2018 2022

Periods included: 5

Cross-sections included: 12

Total panel (balanced) observations: 60

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.8663	-0.169204	15.30863	-2.590290	C
0.6881	0.403577	61.47046	24.80809	CAPITAL ADEQUACY
0.7052	-0.380253	4.963304	-1.887309	LEGAL LIQUIDITY RATIO
0.9358	0.080955	6.372139	0.515859	LEGAL RESERVE RATIO
0.8265	0.220183	0.939997	0.206971	LEVERAGE RATIO
0.020136 R-squared				2.062589 Root MSE
-0.051126 Adjusted R-squared				-0.449750 Mean dependent var
2.154304 S.E. of regression				2.101259 S.D. dependent var
255.2564 Sum squared resid				4.452468 Akaike info criterion
-128.5740 Log likelihood				4.626996 Schwarz criterion
0.282566 F-statistic				4.520735 Hannan-Quinn criter.
0.888047 Prob(F-statistic)				2.777647 Durbin-Watson stat

المصدر: مخرجات نتائج التحليل الإحصائي لبرنامج (E-Views 12)

يبين نتائج الجدول (6) أن قيمة (R-Squares) بلغت (0.020) وأن نسبة التفسير

المتغيرات المستقلة فسرت ما نسبته (2%) من المتغير التابع، وأن قيمة (f) عندها بلغت (0.2826)

وهي غير دالة إحصائياً.

كما تشير نتائج الجدول (7) أن قيمة (Coefficient) لكفاية رأس المال (24.808) أن الأثر على نسبة نمو الأرباح هي إيجابية مما يعني أن الإرتفاع في كفاية رأس المال تؤدي إلى إرتفاع في نسبة نمو الأرباح، في حين بلغت قيمة t (0.4036) وبدلالة إحصائية (0.6881)، مما يشير إلى عدم وجود أثر معنوي بين كفاية رأس المال وبين نسبة نمو الأرباح، بينما قيمة (Coefficient) لنسبة السيولة القانونية (-1.887) أن العلاقة مع العائد على الأصول هي سلبية مما يعني أن الإرتفاع في نسبة السيولة القانونية تؤدي إلى إنخفاض في نسبة نمو الأرباح، في حين بلغت قيمة t (-0.3803) وبدلالة إحصائية (0.7052)، مما يشير إلى عدم وجود أثر معنوي بين نسبة السيولة القانونية وبين نسبة نمو الأرباح، أما قيمة (Coefficient) لنسبة الإحتياط القانوني (0.5159) أن العلاقة مع نسبة نمو الأرباح وهي إيجابية مما يعني أن الإرتفاع في نسبة الإحتياط القانوني تؤدي إلى إرتفاع في نسبة نمو الأرباح، في حين بلغت قيمة t (0.0810) وبدلالة إحصائية (0.9358)، مما يشير إلى عدم وجود أثر معنوي بين نسبة الإحتياطي القانوني وبين نسبة نمو الأرباح، وأن قيمة (Coefficient) للرافعة المالية (0.207) أن العلاقة مع نسبة نمو الأرباح وهي إيجابية مما يعني أن الإرتفاع في الرافعة المالية تؤدي إلى إرتفاع في نسبة نمو الأرباح، في حين بلغت قيمة t (0.220) وبدلالة إحصائية (0.8265)، مما يشير إلى عدم وجود أثر معنوي بين نسبة الإحتياطي القانوني وبين نسبة نمو الأرباح.

وبناءً على ما سبق فإننا نقبل الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الأولى التي تقول "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملاءة المالية بأبعادها (كفاية رأس المال، نسبة السيولة القانونية، نسبة الرافعة المالية، نسبة الإحتياطي القانوني) على نسبة نمو الأرباح".

وترى الباحثة أنه ليس هناك أثر معنوي للملاءة المالية وبين إستمرارية الأرباح مقاساً بنسبة نمو الأرباح، وقد يفسر ذلك أن النمو الأسرع للأرباح ليس شرطاً أن يكون مرتبطاً بالملاءة المالية

وإنما قد يكون هناك تحديات مالية وتشغيلية يجب على إدارات البنوك دراسة البيئة الداخلية والخارجية للبنوك والملاءة المالية بشكل جيد لإستغلال مواردها في ارتفاع ونمو أرباحها.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

1-5 التمهيد

2-5 مناقشة نتائج اختبار فرضيات الدراسة

3-5 الإستنتاجات

4-5 التوصيات

5-5 المراجع

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

1-5 التمهيد

ستعرض الباحثة في هذا الفصل عرض نتائج ومناقشة ما توصلت له الباحثة من نتائج في الدراسة وكذلك عرض أبرز التوصيات والمقترحات في ضوء النتائج.

2-5 النتائج:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية من خلال ما تم تحليله من بيانات البنوك وعينة الدراسة والتحليل الإحصائي لها:

- (1) يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملاءة المالية بأبعادها (كفاية رأس المال، نسبة السيولة القانونية، نسبة الرافعة المالية، نسبة الإحتياطي القانوني) على العائد على الأصول.
- (2) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملاءة المالية بأبعادها (كفاية رأس المال، نسبة السيولة القانونية، نسبة الرافعة المالية، نسبة الإحتياطي القانوني) على نسبة نمو الأرباح.

ويمكن تلخيص نتائج اختبار فرضيات الدراسة، ضمن الجدول (8).

جدول (8)

نتائج اختبار فرضيات الدراسة

النتيجة	الفرضية	الرقم
		H01
تم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، وثبت وجود أثر للملاءة المالية	لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للملاءة المالية بأبعادها (كفاية رأس المال، نسبة السيولة القانونية، نسبة الرافعة المالية، نسبة الإحتياطي القانوني) على نسبة نمو الأرباح.	HO1.1

	المالية، نسبة الإحتياطي القانوني) على إستمرارية الأرباح مقاساً بالعائد على الأصول في البنوك التجارية الأردنية.	في إستمرارية الأرباح مقاساً بالعائد على الأصول في البنوك التجارية الأردنية.
HO1.2	لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للملاءة المالية بأبعادها (كفاية رأس المال، نسبة السيولة القانونية، نسبة الرافعة المالية، نسبة الإحتياطي القانوني) على إستمرارية الأرباح مقاساً بنسبة نمو الأرباح في البنوك التجارية الأردنية.	تم قبول الفرضية العدمية، وثبت عدم وجود أثر للملاءة المالية في إستمرارية الأرباح مقاساً بنسبة نمو الأرباح في البنوك التجارية الأردنية.

3-5 الإستنتاجات:

فيما يلي أهم الإستنتاجات التي تم التوصل إليها بناء على نتائج تحليل البيانات:

- أظهرت نتائج إختبار الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الأولى أنه ليس هناك أثر معنوي للملاءة المالية وبين إستمرارية الأرباح مقاساً بنسبة نمو الأرباح، وقد يفسر ذلك أن النمو الأسرع للأرباح ليس شرطاً أن يكون مرتبطاً بالملاءة المالية وإنما قد يكون هناك تحديات مالية وتشغيلية يجب على إدارات البنوك دراسة البيئة الداخلية والخارجية للبنوك والملاءة المالية بشكل جيد لإستغلال مواردها في إرتفاع ونمو أرباحها.
- بينت نتائج إختبار الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الأولى أن هناك أثر معنوي للملاءة المالية وبين إستمرارية الأرباح مقاساً بمعدل العائد على الأصول، وقد يفسر ذلك أن إدارات البنوك التجارية الأردنية تحافظ على ملاءتها المالية المناسبة بحيث تضمن قدرة البنوك على القدرة أو الكفاءة أو الجدارة في مواجهة الإلتزامات المتوقعة بحيث تضمن تحقيق عائد على الأصول المستثمرة بشكل مناسب.

(3) بينت النتائج أن هناك تقارب في نسبة كفاية رأس المال بين البنوك التجارية الأردنية حيث حرصت البنوك التجارية على إعتادها في تمويل أصولها من خلال المطلوبات والإعتاد بشكل أقل على حقوق المساهمين.

(4) أما بخصوص نتائج نسبة السيولة القانونية فقد بينت نتائج الدراسة أن جميع البنوك التجارية الأردنية تتبع سياسة المخاطر أكثر حرص في توفر الأصول المتداولة بشكل أكبر من إجمالي الودائع لضمان سداد الودائع في وقت إستحقاقها.

(5) أما بخصوص نتائج نسبة الرافعة المالية فقد أوضحت نتائج الدراسة أن جميع البنوك التجارية الأردنية تحافظ على سياسة تمويل خارجية لأصولها بحيث كانت النتائج توضح إلى أن التمويل الخارجي يزيل من ثلاثة إلى ثمانية أضعاف التمويل الداخلي.

(6) فيما يتعلق بنتائج نسبة الإحتياطي القانوني فقد بينت النتائج مدى إلتزام البنوك التجارية على الإمتثال لأنظمة وتشريعات البنك المركزي ويجبر البنوك التجارية في وضع نسبة معينة من الودائع لديها في البنك المركزي لضمان أموال المودعين بحيث لا يستطيع البنك أن يتورط في الإقراض لدرجة تؤثر على قدرته على دفع الودائع إذا طلبت منه.

(7) فيما يتعلق في العائد على الأصول فقد بينت النتائج أن هناك تفاوت بين البنوك التجارية الأردنية في معدل العائد على الأصول.

(8) كما بينت النتائج أن النمو في الأرباح بين البنوك التجارية الأردنية تتفاوت بين البنوك وذلك وفقاً لسياسة البنوك في جذب العملاء وبالتالي جني الإيرادات.

4-5 التوصيات:

بناءً على نتائج الدراسة السابقة يوصي الباحث بما يلي:

- 1- أن تقوم البنوك التجارية الأردنية بتحسين أدائها المالي والإهتمام بشكل أكبر بالملاءة المالية لديها ورفع نسب كفاءة رأس المال من أجل خلق نوع من التوازن والحماية لحقوق الملكية وأموال المودعين.
- 2- العمل على مراجعة نسب الإحتياطي القانوني بإستمرار لخلق توازنات تشجع الإستثمار وتجذب المودعين في البنوك الأردنية.
- 3- العمل على نشر الوعي في إدارات البنوك حول أهمية دراسة الملاءة المالية وكيفية التعامل معها في جميع الظروف المحيطة لمواجهة التحديات والصعوبات خاصة في ظل أوضاع التضخم الاقتصادي.
- 4- توصي الدراسة بعمل من المزيد من الدراسات المستقبلية وعلى مختلف القطاعات الأخرى حول الملاءة المالية وإستمرارية الأرباح وتقديم نتائج وتوصيات تثري المكتبات وتفيد الشركات والإقتصاد الأردني.
- 5- العمل على تنويع مصادر التمويل في البنوك التجارية، وعدم الإعتماد على الدين في مصادر التمويل والمحافظة على الإستقرار في الهيكل المالي.
- 6- عمل دراسات جدوى إقتصادية من قبل إدارات البنوك لدراسة البدائل المفضلة في تمويل أصولها.

5-5 المراجع:

المراجع العربية

- الجنابي، سعد.و عبد، احمد.(2023).الملاءة المصرفية وتأثيرها في المخاطرة الائتمانية دراسة تحليلية لعينة من القطاع المصرفي العراقي الخاص. جامعة المثنى / كلية الادارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية.
- الحراحشه، اسامه.والدلاييح، عبد الرحمن.(2020). أثر المخاطر المالية على استمرارية الأرباح المحاسبية في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان. رسالة ماجستير الجامعة: جامعة آل البيت، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية الدولة الاردن
- السليحات، نمر.والمهيرات، معتصم.(2021).ن أثر الرفع المالي على ربحية البنوك التجارية الأردنية.
- الشيخ، ماهر.(2008).قياس الملاءة البنوك الاسلامية في اطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال.البنك المركزي الاردني.
- العامري، سعود.(2020).كتاب تحليل القوائم المالية.الطبعة الأولى.دار المناهج للنشر والتوزيع.عمان-الاردن-وسط البلد- شارع الملك الحسين.
- اللاحق، نور.ومرابط، سليم.(2022). أثر معدل الاحتياطي القانوني على اداء البنوك التجارية. جامعة قاصدي مرباح- ورقلة. مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني في ميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية فرع علوم اقتصاديه تخصص اقتصاد نقدي بنكي.

- الواديه، خلف.(2016).العلاقة بين الرافعة المالية واسعار الأسهم، دراسة تحليلية كمعلى الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل.الجامعة الاسلامية غزة.
- الوائلي، عبد الكريم.(2019).الرافعة المالية ودورها في مؤشرات ربحية المصارف الاسلامية في العراق.دراسة حالة مصرف التعاون الاسلامي الاستثماري.
- تريعة، حنان.(2020). تقييم الملاءة المالية باستخدام اختبار الضغط: دراسة حالة المؤسسة العربية المصرفية الجزائرية المجلد 20، العدد 1 (31 ديسمبر/كانون الأول 2020)، ص ص. 747-759، 13ص. الناشر جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير دولة النشر الجزائر.
- خلفي، معاذ.وباحوش، ايمن.(2021).تقييم الاداء المالي للمؤسسات المالية.دراسة حالة بنك الفلاحه والتنمية الريفية.كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- ذيب، ايه.وشارف، هديل. (2022). دور الملاءة المالية في دعم التفاوض المالي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة مناجم الفوسفات لسنوات 2018-2019-2020، جامعة العربي التبسي -تبسه، مركسة مقدمة لإستكمال متطلبات هيل شهادة ماستر أكاديمي.
- راجي، علي عبد المحسن.وداخل، مريم جبار.(2022).الملاءة المالية وأثرها على قرارات المقرضين.دراسة تطبيقية في مصر الخليج التجاري.مركز البحث وتطوير الموارد البشرية.
- سلامة، سوار.(2023)، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص المحاسبة كلية الدراسات العليا جامعة الزرقاء.

- شحاته، شحاته. ونصر، عبدالوهاب. (2022). دراسة العوامل المؤثرة على كفاية رأس المال البنوك التجارية. دراسة تطبيقية على البنوك التجارية السورية.
- صوفيا، جواني. وعديله، مريم. (2021). أثر المخاطر المالية على كفاية رأس المال في البنوك باستخدام منهجية ARDL دراسة حالة البنك الاهلي السعودي. مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد، الجزائر.
- عبد الله، هيثم يعقوب إسحاق؛: الرافعة المالية وأثرها على القيمة السوقية للشركات المساهمة.
- عرفة، نصر طه حسين. (2022). تأثير الإفصاح عن كفاية رأس المال والمخاطر المالية على توفير السيولة في ضوء الحوكمة وتنوع الدخل: دراسة تطبيقية على البنوك السعودية. جامعة الاسكندرية، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة.
- عزام، عبدالله. والصعيدى، شريف. (2022). تأثير تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة على الملاءة المالية للبنوك المصرية. رسالة ماجستير محاسبة وباحث دكتوراه كلية التجارة – جامعة المنوفية جمهورية مصر العربية.
- عليوي، نشات. (2019). أثر الرفع المالي على الاداء المالي في الشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي. جامعة الشرق الاوسط. قسم المحاسبة كلية الاعمال.
- فرح، بن سالم. (2023). أثر كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل على ربحية البنوك التجارية. دراسة عينة من البنوك التجارية. جامعة طاهري محمد، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية.
- قدوج، بدر الدين. (2021). تكاليف التمويل وأثرها على قيمة المؤسسة.

- كراش، حسام.(2022). معايير الملاءة المالية لشركات التأمين التكافلي -دراسة مقارنة بين بعض الدول، المجلة الجزائرية للدراسات المالية و المصرفية، المجلد 8، العدد 1، الصفحة 86-102، 2022-12-31.
- كاظمه، حسن.وعبد الحنيد، مناهل.(2020). السيولة المصرفية وامكانية استثمارها في تعزيز الملاءة المالية لعدد من المصارف التجارية في العراق.
- محمد، امجد.(2021). العلاقة بين كفاية رأس المال والسيولة في القاع المصرفي السعودي. مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية.
- محمد، عبدالله.(2021).الدور المعدل لادارة الأرباح بالانشطة الحقيقية على العلاقة بين استمرارية الأرباح ومحددتها.دليل من الشركات المقيدة في البورصة المصرية، كلية التجارة بني سويف.
- نور الدين، سنجاق الدين.(2021).نظام الملاءة المالية لشركات التأمين في الجزائر وتطورات انظمة الملاءة الاوروبية.جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف الجزائر.
- وهادين، زكريا.(2021).دور كفاءة الإدارة المالية وأثرها على الملاءة المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين. جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا. قدمت هذه الدراسة استكملا لمتطلب الماجستير.

- Aldasoro ,INAKI. (2022). Bank solvency risk and funding cost interactions: Evidence from Korea
- Allen&overy.(2022).Financing the economy
- Available online 16 October 2020, Version of Record 10 February 2021.
- Batrancea, Larissa.(2020). The Influence of Liquidity and Solvency on Performance within the Healthcare Industry: Evidence from Publicly Listed Companies
- Bakoush,MOHAMED.(2022). An integrated macroprudential stress test of bank liquidity and solvency.
- CFI.(2023).Leverage ratios aclass of ratios that mea sure the indobtednoss of a firm.
- CONT,RAME.(2022).Liquidity at risk: Joint stress testing of solvency and liquidity.
- Chen,YU.(2021). Solvency contagion risk in the Chinese commercial banks' network.
- DENT,KIERAN.(2021).Sinem Hacioğlu Hoke. Apostolos Panagiotopoulos. Solvency and wholesale funding cost

interactions at UK banks. Bank of England, Threadneedle Street, London EC2R 8AH, United Kingdom.

- James Chen. (2023). Growth Rates: Formula, How to Calculate, and Definition
- Khanna,Prachi.(2023). Explainer: Why US Banks Are Collapsing And Why The Banking Crisis Is Not Over Yet? Outlook. Friday, Jul 28, 2023.
- Mawatha.jana dhipathi.(2022).financial system stability review.srilanka.
- Mirza, Nawazish.(2020). Impact of Covid-19 on corporate solvency and possible policy responses in the Maha D. Ayoush.Ahmad A. Toumeh.
- Hayes,Adnan.(2020).What Is Solvency? Definition, How It Works With Solvency Ratios.
- Hayes,adnan.(2023). What the Capital Adequacy Ratio (CAR) Measures, With Formula.
- Kiisel,ty.(2020).Solvency vs Liquidity: What is Financial Solvency?
- Shabaneh, Khaled. (2021). “Liquidity, leverage, and solvency: What affects profitability of industrial enterprises the most?”EU

- Stephen H. Penman .(2005) Discussion of “On Accounting-Based Valuation Formulae” and “Expected EPS and EPS Growth as Determinants of Value.
- Paddle.(2023).Company growth rate: what is it, how to calculate it, & how can it help you grow your business

المواقع الالكترونية:

- الموقع الرسمي للبنك المركزي، cbg.gov.jo تعليمات البنك المركزي، 2007.
- موقع بورصة عمان، (التقرير السنوي، 2023)، <https://www.ase.com.jo/ar?>



The impact of financial solvency on the continuity of profits in commercial banks listed on the Amman Stock Exchange

Prepared by

Rasha Abed Radwan Alme'adat.

Supervised by

Dr. Kayed Al-Attar

Abstract

This study aimed to identify the impact of solvency on the continuity of profits in commercial banks listed on the Amman Stock Exchange. The financial data for measuring the independent and

dependent variable and its dimensions were collected through the analysis of the financial statements. The study population consisted of 13 commercial banks listed on the Amman Stock Exchange.

The study sample included the entire study population, represented by 12 Jordanian commercial banks listed on the Amman Stock Exchange, where the Societe Generale Bank was excluded, for which sufficient data was not available during the period 2018-2022 with a number of observations (60) observations, and a number of statistical methods consistent with the objectives were used. this study The study reached a number of results, the most prominent of which was the presence of an effect of solvency on the continuity of profits, as measured by the return on assets in the Jordanian commercial banks.

Based on the results of this study, a number of recommendations were made, most notably, that the Jordanian commercial banks improve their financial performance and pay more attention to their financial solvency and raise capital efficiency ratios in order to create a kind of balance and protection for property rights and depositors' funds. And work on reviewing reserve ratios. Consistently to create balances that encourage investment and

attract depositors in Jordanian banks. Work to spread awareness in banks' departments about the importance of studying financial sufficiency and how to deal with it in all surrounding circumstances to face challenges and difficulties, especially in light of the conditions of economic inflation. The study recommends conducting more future studies on various other sectors on financial solvency and profit continuity, and presenting results and recommendations that enrich libraries and benefit companies and the Jordanian economy.

Keywords: financial solvency, capital adequacy, legal liquidity ratio, financial leverage ratio, legal reserve ratio, profit continuity, return on assets, profit growth rate.